

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: قانون عام

تخصص: قانون إداري



كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة):

بوزيدي زين الدين

بوضريسة يحيى

تحت عنوان

### سحب القرار الإداري

إشراف الأستاذ:

د. الوافي سعيد

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾  
سورة النمل الآية (19)

في البداية اشكر الله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعد كما يسعدنا ان أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " الوافي سعيد " الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث.

# إهداء

أهدي هذا العمل الى من جاء فيهما قوله  
تعالى: "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"  
الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما،  
إلى إخوتي وأسرتي جميعا  
ثم إلى كل من علمني حرفا، أصبح سنا برقة  
يضئ الطريق أمامي.  
الى جميع أصدقائي وزملاء الدراسة بجامعة  
محمد بوضياف بالمسيلة  
إلى كل مخلص في العلم والدين.

-زين الدين-



## إهداء

أهدي هذا العمل الى من جاء فيهما قوله  
تعالى: "وقل رب ارحمهما كما ربياني  
صغيرا"

الى الوالدين الكريمين أطال الله في  
عمرهما، إلى إخوتي وأسرتي جميعا  
ثم إلى كل من علمني حرفا، أصبح سنا  
برقة يضئ الطريق أمامي.

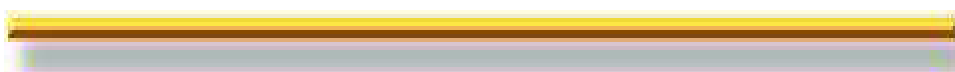
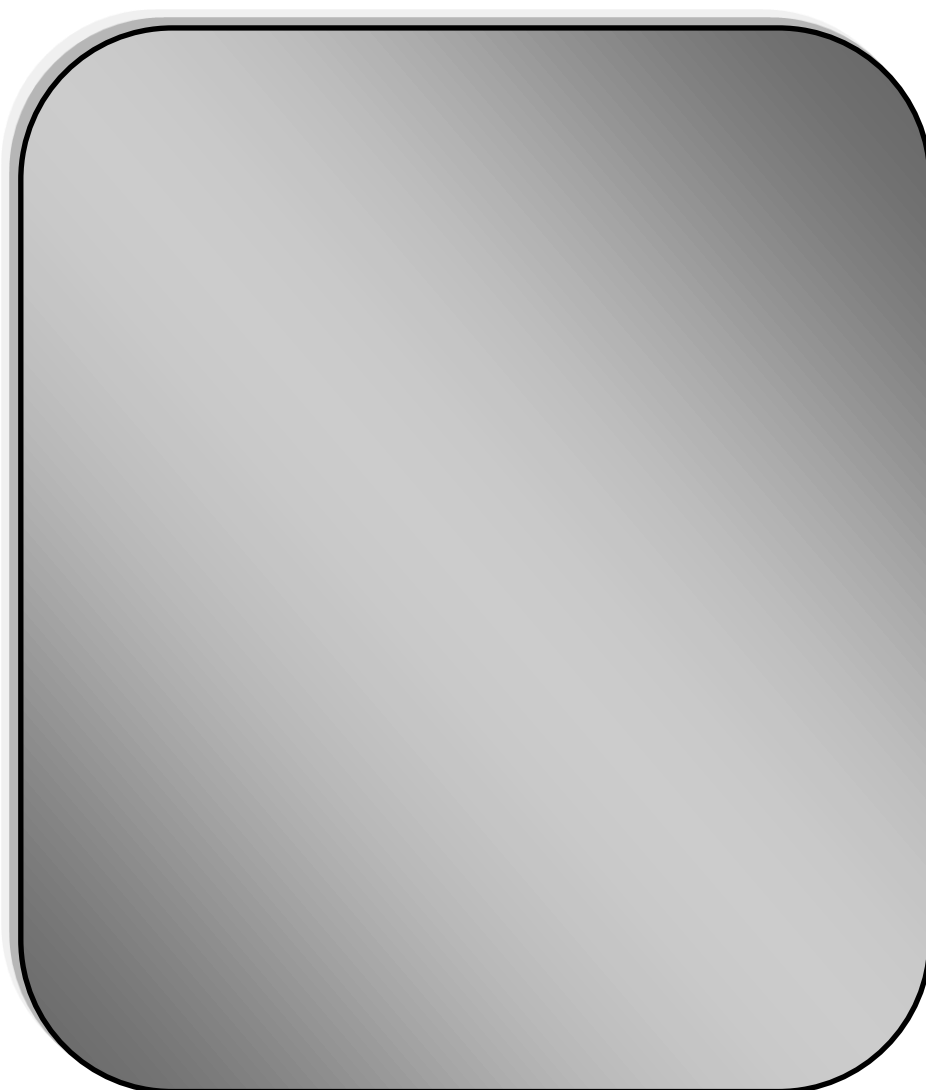
الى جميع أصدقائي وزملاء الدراسة  
بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة والإقامة  
الجامعية .

إلى كل مخلص في العلم والدين.

- يحيى -



# مقدمة



يعد القرار الإداري مظاهر من مظاهر السلطة العامة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تنهض بأعباء السلطة العامة إلا به، فهو وسيلة الإدارة المفضلة في القيام بوظائفها المتعددة لما يحقق من سرعة وفعالية في العمل الإداري، ومرجع ذلك أن للقرارات الإدارية قوتها الملزمة وللإدارة تنفيذها بالطريق المباشر استنادا لطابعها التنفيذي.

فالقرار الإداري يتيح للإدارة إمكانية التصرف من جانب واحد في أمر من الأمور، دون الحاجة إلى الحصول على رضا ذوي الشأن، أو حتى معاونتهم، فهو يتمتع بقدر من الحصانة يفترض فيه السلامة والمشروعية، وعلى من ينازع في صحته اللجوء إلى القضاء طالبا إلغائه وعليه عبء إثبات الدليل على العيب الذي يشوبه، وهو قرينة بدونها تختل الحياة الإدارية، فالنظام القانوني للقرار الإداري يجعل منه سلطة في يد الإدارة لتحقيق أهدافها، فالأفراد إزاء هذه السلطة في مركز خضوع مما يقتضي حمايتهم.

ويعرف القرار الإداري بأنه عبارة عن تصرفات قانونية تعبر وتفصح عن إرادة الإدارة التي أصدرتها، والقرار الإداري لا ينشأ من فراغ،<sup>1</sup> بل لابد من توافر مقومات يرتكز عليها وتمده بأسباب الاستقرار والاستمرار، وهذه المقومات هي أركانه وشروط صحته.

وإذا كانت الغاية من القرار الإداري هي إحداث آثار قانونية بإنشاء أو تعديل أو إلغاء وضع قانوني ما، فإن هذه الآثار لا تبقى على الدوام فهي آيلة إلى الزوال باعتبار أن القرار الإداري مثله مثل باقي التصرفات الأخرى يواكب التطور والتغيير مهما طال مدة سريانه ونفاذه، فإن لهذا النفاذ حد ينتهي إليه ويزول به القرار، وهي المرحلة الأخيرة التي يمر بها وجود القرار الإداري، والتي تعرف بنهاية القرار الإداري.

فقد ينتهي القرار نهاية طبيعية إما بانتهاء الأجل المحدد لسريانه أو بنفاذه باستتفاذ مضمونه، وكذلك الحال إذا كان معلقا على شرط أو أجل فاسخ، وقد ينتهي القرار الإداري

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار النشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2005، 123.

بغير إرادة الإدارة لأسباب خارجة عن إرادتها، كتغير الظروف الواقعية أو القانونية التي أدت إلى صدوره، كما ينتهي القرار الإداري عن طريق تدخل الإدارة وذلك بإفصاحها عن إرادتها الملزمة في إنهاء قرارها وزوال آثاره من وقت نشأته ويطلق على هذا الطريق بالإنهاء الإداري.

وقد يتمثل الإنهاء في إزالة الآثار بالنسبة للمستقبل فقط ويطلق على هذا الأسلوب عملية إلغاء القرار الإداري، وقد يكون الإنهاء الإداري للقرار بإعدامه كأنه لم يكن تماما ، وينتهي القرار وبأثر رجعي عن طريق القضاء الإداري والذي يعتبر الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه الأفراد عن طريق دعوى الإلغاء، وذلك لإلغاء قرارات وتصرفات جهة الإدارة المشوبة بعيب تجاوز السلطة.

وما يهمننا من خلال هذه الدراسة هو السحب كأحد أسباب انقضاء القرارات الإدارية والذي يعتبر مظهرا فريدا من مظاهر سلطات الإدارة تتوخى من خلاله الموازنة بين إحترام مبدأ المشروعية وبين مبدأ استقرار الحقوق والمراكز القانونية للأفراد التي لا يجوز المساس بها، إلا في أضيق الحدود ووفقا للقانون لتوفير الطمأنينة في نفوس الأفراد، ذلك إن الإدارة قد ترتكب في كثير من المناسبات بعض الأخطاء دون رؤية أو على عجل أو أن تتجاهل بعض القواعد التي سنها المشرع لحماية لمصلحة الأفراد والتي كان من الواجب مراعاتها.

وعندئذ ترغب الإدارة في إعادة التنسيق في أعمالها بأن تقوم بالرجوع فيما أصدرته من قرارات، فوسيلتها إلى ذلك سحب القرار الذي اتضح مخالفته القانون أو لعدم ملاءمته، فتسحب من تنظيماتها ما لم يعد متماشيا مع الظروف الواقعية والقانونية المستجدة.

تحتل نظرية القرار الإداري مكانة متميزة على صعيد العلوم القانونية عامة والقانون الإداري خاصة فالقرار الإداري بصدوره له من الأهمية بما كان في التأثير على المراكز وحقوق المخاطبين به، فإن إنهاء هذا القرار سحبا يعد أشد خطرا وتأثيرا بما قد يترتب من آثار على الأفراد وما قد يلحق بهم من أضرار.

وتكمن الأهمية العلمية في التعرف على النظرية العامة للقرارات الإدارية والى توضيح مسألة مهمة من مسائل هذه النظرية ومرتكزاتها الأساسية، أما من الناحية العملية فتمكنا من معرفة إشكالات سحب القرار الإداري، وخاصة مدى جواز سحب القرارات المشروعة، وهذا ما دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع لمعرفة آلية سحب القرار الإداري عن كثب، مع احترام القيود والضوابط المفروضة أثناء عملية السحب.

تهدف دراستنا هذه إلى معرفة الوسائل القانونية المتاحة للإدارة لأجل سحب القرار الإداري المعيب، بحيث تتمكن هذه الأخيرة من استعمال آلية السحب لتصحيح تصرفاتها المعيبة ذاتيا تقاديا لتدخل جهات أجنبية في تصحيح أعمالها، أي في البحث أين ومتى تتوقف سلطة الإدارة في إتيان هذه الوسيلة القانونية، ومعرفة ما يباح لها ويحظر عليها، ومحاولة التوصل إلى الضوابط والقيود التي تحول دون تعسف الإدارة، ويعتبر القرار الإداري وسيلة فعالة وناجعة في ممارسة الإدارة لتصرفاتها، فهو يحتل المساحة الأكبر في تصرفاتها.

إذ لا يمكن أن نتصور أي نشاط إداري دونه فان كان القرار بصدوره، له من الأهمية بما كان في التأثير على مراكز وحقوق المخاطبين به، فان سحب هذا القرار يعد اشد خطرا وتأثيرا بما قد يرتبه من أثار على الأفراد، وما يلحق بهم من أضرار، فسبب اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى اعتبارين أولهما موضوعي يكمن في الدور الفعال الذي تخلفه عملية سحب القرار الإداري من خلال الحفاظ على قوة وفاعلية مبدأ المشروعية، وتدفع بالأفراد إلى احترامه، وكيفية ممارسة الآلية الادارية التي تؤدي إلى سحب القرار الإداري كذلك.

أما الاعتبار الشخصي فيتمثل في الرغبة في التعرف على الضوابط التي دفعت بالإدارة لسحب قراراتها رغم أنها تعبر عن إدارتها الملزمة.

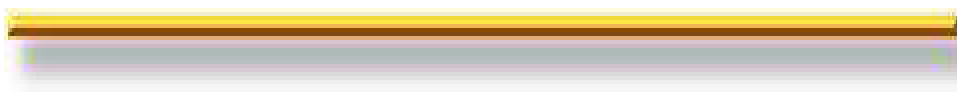
من خلال كل ما سبق ذكره خلصنا الى طرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل النظام القانوني لسحب القرارات الإدارية بين فكرة المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في إطار عدم المساس بالحقوق المكتسبة ومبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية؟ للإجابة على الإشكالية المطروحة، فإن منهج البحث المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي، وعلى هذا الأساس تم عرض النظريات الفقهية وكذا موقف كل من المشرع الفرنسي و المصري وكذا الجزائري في هذا المجال، إذ أن أساس نظرية السحب يعود إلى أحكام مجلس الدولة الفرنسي والتي أخذها عنه القضاء المصري في العديد من أحكامه.

### وبالتالي فقد قسمنا بحثنا إلى فصلين:

نتناول في الفصل الأول ماهية سحب القرار الإداري عن طريق الإدارة، والذي بدوره ونظرا لأهميته نقسمه إلى مبحثين، بحيث نتناول في المبحث الأول مفهوم سحب القرار الإداري، وفي المبحث الثاني ضوابط سحب القرار الإداري ، ثم نتطرق في الفصل الثاني إلى كيفية سحب القرار الإداري عن طريق الإدارة وآثار هذا السحب، وهو الآخر قسمناه إلى مبحثين، بحيث تناولنا في المبحث الأول، طريقة سحب القرار الإداري، وفي المبحث الثاني الآثار القانونية المترتبة عن القرار المسحوب.

# الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية



## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

### الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

يلعب القرار الإداري دور هاماً إلى جانب العقد الإداري في تسيير نشاط الإدارة العامة لذلك فإن القانون الإداري يعترف للإدارة العامة بسلطة تقديرية، أو بقدر من حرية التصرف في مباشرة معظم اختصاصاتها ومسؤولياتها القانونية باعتبارها الأمانة على المصلحة العامة.

وتطبيقاً من المشرع لهذه السلطة التقديرية التي منحها للإدارة، فقد أعطاهم الحق في سحب بعض ما تصدره من قرارات، في حالة إذا كانت هذه القرارات غير مشروعة قانوناً، أو قرارات غير ملائمة<sup>1</sup>، وبالتالي سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم سحب القرار الإداري في المبحث الأول ثم نتناول شروط السحب في المبحث الثاني.

### المبحث الأول: مفهوم السحب الإداري

يعد القرار الإداري أهم وسائل مباشرة الوظيفة الإدارية<sup>2</sup>، فقد تجد الإدارة نفسها وهي تباشر هذه الوظيفة أنها قد ارتكبت بعض الأخطاء، كونها اتخذت هذه الأعمال على عجل دون روييه مما يحدو بها إلى العودة إلى صحيح القانون وجادة الصواب، فتقوم بسحب القرارات الفردية المنشأة التي شابها أحد عيوب المشروعية، فالسحب هو إعدام لهذه القرارات المعيبة، كونه يرتد إلى الماضي مزيلاً كل أثر رتبته القرار المعيب، وكأن القرار لم يصدر أصلاً.

إن الإدارة ملزمة بالتدخل لتصحيح أوضاعها القانونية، فمن مقتضيات الإدارة السليمة أن تبادر إلى تصحيح الأوضاع المخالفة التي شددت عن القانون، فمتى صدر عنها قرار غير مشروع ومعيب بأحد عيوب المشروعية فإن سحبه يشكل التزاماً يقع

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في الفقه و قضاء مجلس الدولة، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة ص5.

<sup>2</sup> أحمد إسماعيل "أثر تغير الظروف القانونية و الواقعية في القرارات الإدارية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 08.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

عليها إذ لا تملك إزائه أي سلطة تقديرية، والحكمة من إيجاز سحب القرارات أن يكون لجهة الإدارة المصدرة لهذا القرار تجنب حكم القضاء بسحبه.

وسحب الادارة لقراراتها هو من قبيل رقابتها الذاتية على مشروعية وملائمة تلك القرارات، والمجال الخصب لسحب القرارات الادارية يتمثل في القرارات غير المشروعة لكونها إما صادرة عن سلطة غير مختصة أو في غير الشكل الذي تطلبه القانون أو لم تستند في اصدارها الى أسباب واقعية وقانونية تبررها أو شابها عيب في المحل أو صدرت مشوبة بعيب الانحراف بالسلطة. ولكن ذلك لا يمنع من سحب القرارات الادارية السليمة متى لم يترتب على ذلك مساس بحقوق الغير المكتسبة او تعلقت بقرار إنهاء خدمة<sup>1</sup>.

والسحب الاداري للقرارات الإدارية هو إنهاء واعدام الآثار القانونية للقرارات الادارية غير المشروعة بأثر رجعي، كأنها لم توجد اطلاقا، أي القضاء على الآثار القانونية للقرارات الادارية بالنسبة للماضي والحاضر والمستقبل "عملية قلع لجذور الآثار القانونية للقرارات الإدارية نهائيا"

وعملية سحب القرارات الإدارية هي حق أصيل مقرر للسلطات الإدارية الولائية والرئاسية المختصة في النظام الإداري للدولة لممارسة التزاماتها في مراقبة وملائمة أعمالها وتعديلها والغائها وسحبها بالقدر اللازم و الضروري لشرعية و ملائمة وتكييف القرارات الإدارية وفقا لمقتضيات ومتطلبات أحكام وقواعد مبدأ الشرعية القانونية والسياسية والاجتماعية والإيديولوجية وطبقا لمستلزمات الفنية والعملية للقرارات الإدارية.

فهكذا تملك السلطات الإدارية المختصة سحب القرارات الإدارية لتصحيح الأخطاء المادية ولإعدام القرارات الإدارية غير المشروعة بسبب عيوب عدم الشرعية

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في الفقه و قضاء مجلس الدولة، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة 2007، ص297.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

(عيب انعدام السبب ،وعيب عدم الاختصاص، عيب مخالفة قواعد الشكل والإجراءات، عيب مخالفة القانون ،وعيب الانحراف في استعمال السلطة<sup>1</sup> .

### المطلب الأول: تعريف السحب

يقصد بسحب القرار الإداري تجريده من قوته القانونية بالنسبة للماضي والمستقبل، فتزول كل آثاره ويعتبر كأن لم يكن<sup>2</sup>، وفكرة السحب هذه مقصورة أساساً على القرارات الإدارية المعيبة، ويقصد بإلغاء القرار الإداري تجريده من قوته القانونية بالنسبة للمستقبل فقط مع بقاء ما خلف من آثار في الماضي، وفكرة الإلغاء بالنسبة إلى المستقبل هي فكرة عامة تتأثر بالنسبة إلى القرارات الإدارية جميعاً. نتناول في هذا المطلب المفهوم اللغوي و الاصطلاحي للسحب و كذا المفهوم الذي جاء به الفقه .

### الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لسحب القرار الإداري

**1- لغة:** هو سل الشيء وانتزاعه من شيء آخر .

ويقال :سحب، يسحب، اسحب. سحباً: الشيء جره على الأرض. ويعني السحب أيضاً استرداد، استرجاع، رجوع عن الأمر<sup>3</sup> .

وقد ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم لقوله تعالى: { وَإِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ<sup>4</sup>، ويفيد في هذه الحالة السحب معنى الجر، أما في قوله تعالى: { رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ<sup>5</sup>، فهنا يفيد الرجوع معنى الأثر الرجعي.

<sup>1</sup> عمار عوايدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومة، طبعة 05، 2009، ص170.

<sup>2</sup> ناصر لباد، الأساس في القانون الإداري، طبعة الأولى، دار المجدد للنشر و التوزيع، بدون سنة.

<sup>3</sup> سهيل إدريس، القاموس عربي -عربي المنهل، دار الآداب للنشر و التوزيع، ط16، بيروت ، 1995، ص 254.

<sup>4</sup> الآية 71، سورة غافر، القرآن الكريم.

<sup>5</sup> الآية 12، سورة السجدة، القرآن الكريم.

### 2- السحب اصطلاحاً:

السحب في القاموس القانوني: "هو عملية إعدام آثار القرار بالنسبة إلى الماضي والمستقبل بحيث يعتبر القرار كأنه لم يولد إطلاقاً"<sup>1</sup>. وهو تجريد للقرار الإداري من قوته القانونية الإلزامية ، ليس فقط بالنسبة لآثاره المستقبلية وإنما بالنسبة لآثاره في الماضي والمستقبل معاً.

### الفرع الثاني: المفهوم الفقهي لسحب القرار الإداري

مدلول السحب في الفقه الفرنسي: يعرف الأستاذ ديلو بادير السحب بأنه محور القرارات الفردية المعيبة بأثر رجعي عن طريق مصدرها، وهذا التعريف يغفل ما للسلطة الرئاسية من حق سحب القرارات المعيبة التي تصدر عن السلطات الدنيا<sup>2</sup> ، ويعرفه بونار بأنه العمل الذي ينهي القرار من قبل الجهة الإدارية التي أصدرته واعتباره كأن لم يكن<sup>3</sup>، ويذهب الفقه الفرنسي المعاصر إلى توسيع سلطة السحب لتشمل السلطة الرئاسية<sup>4</sup>، فيعرفه Muzellek بأنه إنهاء رجعي للقرار عن طريق مصدره أو من السلطة الرئاسية<sup>5</sup>، في حين يرى Forget أن السحب طريقة خاصة لإنهاء القرار بأثر رجعي بإرادة مصدر القرار أو سلطته الرئاسية بالشروط التي حدد القانون الإداري<sup>6</sup>، ومن

<sup>1</sup> إبراهيم نجار، أحمد زكي بدوي، يوسف شلالا، القاموس القانوني، مكتبة لبنان، بيروت، 2002، ص254.

<sup>2</sup> حسني درويش عبد الحميد، نهاية القرار الإداري عن غير طريق القضاء، دراسة مقارنة، ط 2، دار أبو المجد الحديثة للطباعة، القاهرة، 2008، ص12.

<sup>3</sup> Bounard-Rouger , **Precis de Droit Administratif** , Librairie générale de droit , Paris, - 1943, p111.

<sup>4</sup> عبد المالك بوضياف، ضوابط السلطة الإدارية في سحب قراراتها، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2007، 2008، صص، ص6.

<sup>5</sup> ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2008، ص460.

<sup>6</sup> Forget-Jean pierre, **Le régime Juridique et Administratif du Permis de Construire**,

J.dalmas, Paris, 1977, p11.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

الفقهاء الحديثين يعرفه cabago بأنه القرار الذي بموجبه تسعى السلطة الإدارية لإنهاء قرار سابق بصورة رجعية<sup>1</sup>.

### مدلول السحب في الفقه العربي.

يعرف الأستاذ محمد فؤاد عبد الباسط السحب على أنه: "تجريد القرار من قوته القانونية الإلزامية، ليس فقط بالنسبة لآثاره المستقبلية وإنما بالنسبة لآثاره في الماضي والمستقبل معا بحيث يصبح القرار كأن لم يكن، فقرار السحب يمثل أحد الاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية"<sup>2</sup>.

وقد ذهب الفقيه "سليمان محمد الطماوي" إلى أن السحب هو إلغاء بأثر رجعي<sup>3</sup>، ويمتاز هذا التعريف بالسهولة واليسر فهو يبين أن السحب ينطوي على شقين الأول هو إلغاء أي إنهاء الوجود المادي والقانوني للقرار المسحوب، والشق الثاني أن القرار المسحوب تنتهي كل آثاره سواء بالنسبة للماضي أو المستقبل فيعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق.

وعلى غرار ما سلف فإن الأستاذ عمار عوابدي يعرف السحب على أن: "السحب الإداري القرارات الإدارية غير المشروعة بأثر رجعي كأنها لم توجد إطلاقاً، فهو عملية قلع لجذور الآثار القانونية للقرارات الإدارية نهائياً، وتتم عملية السحب من طرف السلطات الإدارية الولائية والرئاسية المختصة في خلال المدة المقررة قانوناً لعملية السحب"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المالك بوضياف، المرجع السابق، ص43.

<sup>2</sup> محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص772.

<sup>3</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية دراسة مقارنة، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص200.

<sup>4</sup> عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 2009، ص170.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

وعلى ذلك يؤكد أستاذنا محمد الصغير بعلي في أن السحب هو إعدام للقرار وقلع جذوره حيث يزيل ويمحو جميع الآثار التي كانت قد ترتبت على تنفيذ القرار الإداري المسحوب في الماضي، كما يقضي على كل آثاره في المستقبل ومن ثم فهو يتمتع خلافا للإلغاء بأثر رجعي استثناء من مبدأ عدم الرجعية<sup>1</sup>.

أما الدكتور عمار بوضياف فيعرفه كالآتي: "يقصد بسلب السحب حق الإدارة في إعدام قراراتها بأثر رجعي من تاريخ صدورها، وتعد في هذه الحالة كأن لم تكن وبذلك يلتقي السحب مع الإلغاء القضائي، كون أن كل منهما يسري على الماضي فيعدم القرار ساعة صدوره وبالضرورة يسقط كل أثر وتوابعه معه ويكمن فارق كبير بينهما يجسد في أن السلطة التي تمارس السحب هي سلطة إدارية بينما السلطة التي تمارس الإلغاء هي سلطة قضائية"<sup>2</sup>.

ومن التعاريف السابقة نخلص إلى أن سحب الإدارة لقراراتها المعيبة بإعدامها لآثارها القانونية بأثر رجعي، هو حق أصيل تمارسه من تلقاء نفسها فلا تثريب عليها إن هي رجعت إلى جادة الصواب وصحيح القانون متقيدة في الشأن بمواعيد الطعن القضائي.

فمشروعية سحب القرار الإداري بما يستتبعه ذلك من أثر رجعي مناطها بالتحديد تمكين الجهة الإدارية من تصحيح خطأ وقعت فيه والعودة إلى حظيرة المشروعية.

### الفرع الثالث: أساس القانوني للسحب وطبيعته الإدارية

السحب هو وسيلة الإدارة في تصحيح قراراتها، فمتى اتضح لها أنها مشوبة بعيب من العيوب سارعت إلى سحبها في الآجال المحددة، ولا يعد ذلك التقافا على تصرفاتها القانونية فطالما أن قراراتها لا تحوز حجية مطلقة، يمكن لها تصحيحه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 130.

<sup>2</sup> عمار بوضياف، القرار الإداري دراسة تشريعية فقهية، مرجع سابق، ص 231.

<sup>3</sup> سمية محمد كامل، الشكل في القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

وهنا على الإدارة التوفيق بين مصلحتين متعارضتين فهي تسعى لتحقيق المشروعية في حين لا يجب عليها إهدار الحقوق المكتسبة للأفراد.

### أولاً: الأساس القانوني لحق الإدارة في سحب قراراتها

الأساس القانوني لحق الإدارة في سحب قراراتها يرتكز على محورين الأول حق الإدارة في تصحيح الأوضاع المخالفة للقانون إعمالاً لمبدأ المشروعية، والثاني وجوب استقرار الأوضاع والمراكز القانونية للأفراد المترتبة على القرار الإداري<sup>1</sup>. وقد توصل القضاء إلى التوفيق بين المبدأين المتعارضين من خلال تمكين جهة الإدارة من سحب قراراتها المعيبة خلال فترة زمنية معينة، قياساً على المدة المقررة للطعن القضائي والتي بانقضائها يتحصن القرار الإداري ولا يحق للإدارة سحبه أو إلغائه حماية للمراكز القانونية الناشئة.

### 1- مبدأ المشروعية

إن مبدأ المشروعية أو ما يسمى بمبدأ سيادة القانون هو عماد الدولة الحديثة وأساس بنائها وتنظيمها، فهذا المبدأ يفرض على الإدارة أن تكون تصرفاتها في دائرة القانون ولا تتجاوزه والا عدت تصرفاتها مشوبة بعيب مخالفة القانون<sup>2</sup>، إذ لا يمكن أن نتصور في عصرنا الحالي وجود دولة لا تتبنى مبدأ المشروعية.

وبفرض هذا المبدأ أن تلتزم الإدارة في تصرفاتها جميعها في الحدود المرسومة لها في مجموعة القواعد القانونية المقررة في الدولة وأن تمارس فاعليتها في نطاقها<sup>3</sup>، ويعني مبدأ المشروعية بمعناه الضيق في مجال القانون الإداري أن تكون تصرفات الإدارة في حدود القانون بمعناه الواسع الذي يشمل جميع القواعد العامة أياً كان شكلها

<sup>1</sup> عمار بوضياف، القرار الإداري دراسة تشريعية فقهية، مرجع سابق، ص 233.

<sup>2</sup> سمية محمد كامل، الشكل في القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

<sup>3</sup> عبد الله طلبة، القانون الإداري، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، منشورات جامعة دمشق، دمشق،

2010، ص 44.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

وأيا كان مصدرها في حدود تدرجها، وأيا كان تصرف الإدارة وعملها فيكفل هذا المبدأ حماية حقوق المواطنين ومراكزهم وحررياتهم في مواجهة السلطة العامة وما قد يحيط بهم من أضرار.

ويترتب على مخالفة مبدأ المشروعية الإدارية بطلان التصرفات الإدارية المخالفة واعتبارها باطلة ومعدومة وفقا لمدى جسامة المخالفة، فكل عمل أو تصرف تأتيه الإدارة مخالف للقانون أو ليس له أساس قانوني يعد غير مشروع ويكون محل للطعن فيه أمام الجهات المختصة بواسطة الطعون الإدارية والقضائية<sup>1</sup>.

فسحب القرارات يمثل جزاء لعدم المشروعية توقعه الإدارة على نفسها فتقوم بنفسها بما يمكن أن يقوم به قاضي الإلغاء<sup>2</sup>، إن الاعتراف للإدارة بحقها بسحب قراراتها غير المشروعة مرتبط بمدى حرصها على مراعاة وتطبيق مبدأ المشروعية في كل تصرفاتها، وعليه وجب حين تقييد الإدارة بوجوب مراعاة مبدأ المشروعية في جميع قراراتها أن نعترف لها إن حادت عن مبدأ المشروعية في قرار ما بحق العدول عن القرار الذي اتخذته وهذا بسحبه، فسلطة السحب يوجبها مبدأ المشروعية<sup>3</sup>، فالإدارة تقوم بسحب قراراتها متى أدركت بنفسها وجه عدم المشروعية فيها وذلك احتراما لسيادة القانون.

ويذهب الفقيه ديجي إلى أن الأساس القانوني لحق الإدارة في سحب قراراتها المعيبة يستند إلى مبدأ المشروعية، وقد بالغ في الدفاع عن هذا المبدأ إلى حد قوله إن هذا المبدأ ليس له ولا يمكن أن يكون له ولا يجب أن يكون له استثناء فالمحكمة الإدارية العليا تقرر بقولها إن حق الإدارة في سحب القرارات غير المشروعة وتصحيح الأوضاع المخالفة للقانون أصل مسلم به احتراما لمبدأ المشروعية وسيادة القانون<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، مرجع سابق، ص 163.

<sup>2</sup> محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2005، ص 775.

<sup>3</sup> عمار بوضياف، القرار الإداري دراسة تشريعية فقهية، مرجع سابق، ص 236.

<sup>4</sup> محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 247.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

فعملية سحب القرارات الإدارية حق أصيل مقرر للسلطات الإدارية والولائية والرئاسية المختصة، أي النظام الإداري للدولة لممارسة التزاماتها في مراقبة وملائمة أعمالها وتعديلها والغائها لمقتضيات ومتطلبات وقواعد مبدأ الشرعية القانونية.

### 2- مبدأ الملائمة

إذا كان من حق الإدارة سحب قراراتها فإن هذا الحق ليس مطلقاً بل هو مقيد بقيدتين أحدهما يتعلق بالقرار المطلوب سحبه والثاني يتعلق بالمدة التي يجوز فيها السحب<sup>1</sup> فسلطة السحب بالنسبة للإدارة يفرضها مبدأ المشروعية، وهذه السلطة ذات الآثار الخطيرة على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار الإداري ينبغي أن تمارس خلال مدة زمنية معينة إن تجاوزتها اكتسب القرار الإداري حصانة ضد السحب<sup>2</sup>.

فالموعد هو الذي يحدده المشرع للقيام بعمل معين أو تصرف محدد خلاله بحيث إذا انقضى هذا الأجل المحدد امتنع على ذوي الشأن إجراء هذا العمل أو القيام بهذا التصرف<sup>3</sup>، فإذا استغلق طريق الإلغاء القضائي وجب تحصين القرار من مواجهة الإدارة حتى لا تبقى العلاقة مفتوحة من جانب الإدارة ومغلقة من جانب الأفراد<sup>4</sup>، وللتوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما ينطوي عليه قراراتها من مخالفة قانونية وبين وجوب استقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإداري، وعليه وجب عند النظر لسلطة السحب مراعاة مبدأين اثنين هما مبدأ المشروعية ومبدأ استقرار الحقوق والمراكز القانونية وأن نوازن بينهما وهو ما يفرض تقييد سلطة السحب من حيث الزمن فنعطي للإدارة زمناً معيناً لممارسة هذه السلطة.

<sup>1</sup> محمد السناري، نفاذ القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، الإسراء للطباعة، الإسكندرية، 2004، ص 242.

<sup>2</sup> عمار بوضياف، القرار الإداري، دراسة تشريعية فقهية، مرجع سابق، ص 876.

<sup>3</sup> سعيد عصفور، حسن خليل، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 411.

<sup>4</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 876.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

وهذا الزمن ينبغي ألا يطول ذلك أن تمكين الإدارة من سحب قراراتها ولو بعد سنة واحدة سينجم عنه المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية الناجمة عن تنفيذ القرار غير المشروع<sup>1</sup>.

وفي هذا المعنى يذهب الفقيه هوريو إلى القول بأنه إذا كانت المصلحة العامة تقتضي تصحيح الأعمال غير المشروعة في كل وقت دون تقيد بميعاد معين فإن مصلحة الأفراد تقتضي ثبات الأوضاع التي أنشأتها تلك الأعمال المشوبة، وقد ذهب المستشار عبده إلى اعتبار السحب إجراء يقصد به احت ارم القانون بالقدر الذي يوفق بين هذا الاحترام وبين استقرار الأوضاع التي ترتبت على القرارات الإدارية.

وعليه إن غلت يد الإدارة وقيدت بعد مدة محددة، هي مدة الطعن القضائي لسحب قراراتها المعيبة وارجاعها إلى حظيرة المشروعية، ففي الجهة المقابلة هي حماية للمصالح والمراكز القانونية من الاهتزاز متى بدى لجهة الإدارة سحبها، وما قد تلحقه هذه العملية من أضرار للأفراد فإن المشرع أثقل الإدارة بقيد الميعاد وقيد سلطتها فلا تسحب إقرارا معيبا في الآجال المعلومة.

### المطلب الثاني: تمييز السحب عن غيره من الأساليب المشابهة

إن سحب القرار الإداري يعني وقف نفاذ آثار القرار بالنسبة للماضي والمستقبل، وهذا يترتب عليه زوال كل آثار القرار بأثر رجعي كذلك، ومنه نتناول التفرقة بين السحب الإداري والسحب القضائي للقرار الإداري.

### الفرع الأول: تمييز السحب الإداري عن الإلغاء القضائي

أولا: من حيث المفهوم: سحب القرار الإداري هو قيام الجهة الإدارية بمحو قرارها و إلغاء كافة آثاره، بالنسبة للمستقبل و الماضي، ومنه يتبين لنا أن الجهة التي تملك سحب القرار الإداري هي الجهة الإدارية سواء مصدره القرار أو السلطة الرئاسية لها.

<sup>1</sup> عمار بوضياف، القرار الإداري، دراسة تشريعية فقهية، مرجع سابق، ص285.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

أما السحب القضائي للقرار الإداري فهو العمل الذي بموجبه يتمكن الشخص الذي له مصلحة من التمسك بإبطال عمل إداري أحادي الجانب أمام القاضي الإداري بسبب عدم شرعيته<sup>1</sup>، أي مخالفته للقانون بوجه عام، و يمارس السحب القضائي للقرار الإداري عن طريق دعوى الإلغاء التي عرفها جانب من الفقه بأنها دعوى قضائية ترفع للمطالبة بإعدام قرار إداري صادر مخالفا للقانون<sup>2</sup>.

### ثانيا: من حيث الطبيعة القانونية

بالنسبة لقرار السحب، فهو قرار إداري يخضع لما تخضع له القرارات الإدارية من أحكاما، كما سبق توضيحه، أما دعوى الإلغاء، فهي دعوى قضائية موضوعية تنصب على القرار الإداري ذاته للمطالبة بإلغائه لعدم مشروعيته، و الحكم الصادر فيها حكما قضائيا يتمتع بما تتمتع به الأحكام من حجية الشيء المقضي فيه فلا يجوز الرجوع فيه.

### ثالثا: من حيث شروط قبول التظلم أو الطعن

بالنسبة لقرار السحب، فيشترط لقبول التظلم المقدم من ذوي الشأن أن يكون القرار المراد سحبه مشوب بعيب عدم المشروعية، وأن يتم إجراء السحب في الميعاد المقرر لذلك قانونا.

أما دعوى الإلغاء فيشترط لقبولها أن يكون محل الإلغاء قرارا إداريا نهائيا وأن يتم رفع الدعوى في الميعاد المقرر لذلك قانونا، و أن تتوافر مصلحة يقرها القانون لرفع الدعوى.

### رابعا: من حيث أسباب التظلم أو الطعن

<sup>1</sup> عادل بن عبد الله، التكييف القانوني لدعوى تجاوز حد السلطة، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2009، ص149.

<sup>2</sup> منصور إبراهيم العتوم، أثر زوال المصلحة في سير دعوى الإلغاء، مجلة الشريعة و القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد التاسع والأربعين، 2012، ص172.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

بالنسبة لقرار السحب فأسباب سحب القرار الإداري، أوسع من أسباب السحب القضائي، فهي علاوة على احتوائها على الأسباب التقليدية للطعن القضائي، فهي تتضمن السحب لاعتبارات الملائمة، ووفقا لمقتضيات المصلحة العامة، أما أسباب السحب القضائي، فهي مقصورة على عيوب عدم مشروعية القرار الإداري.

### خامسا: من حيث المواعيد

إذا كانا يتفقان من حيث الميعاد المحدد بأربعة أشهر المشار إليه سابقا، فإنهما يختلفان من حيث النشأة، فميعاد السحب ذو نشأة قضائية إذ ابتدعه قضاء مجلس الدولة الفرنسي من خلال حكم السيدة كاشي، بينما ميعاد السحب القضائي من صنع المشرع، حيث نظمه المشرع الجزائري، من خلال قانون الإجراءات المدنية والإدارية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: تمييز السحب الإداري للقرارات الإدارية عن الإلغاء الإداري

تنتهي القرارات الإدارية بأسباب إدارية، هي إلغاء الإداري والسحب الإداري للقرارات الإدارية، ويختلف الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية عن السحب الإداري للقرارات الإدارية، من حيث أن الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية يقضى على آثار القرارات الإدارية بأثر فوري، بينما ينهي السحب الإداري القرارات الإدارية بأثر رجعي، لذا يجب تحديد كل من معنى الإلغاء الإداري والسحب الإداري للقرارات الإدارية.

فالإلغاء الإداري للقرارات الإدارية هو إنهاء وإعدام الآثار القانونية للقرارات الإدارية بالنسبة للمستقبل فقط اعتبار من تاريخ الإلغاء مع ترك وبقاء آثارها السابقة قائمة اعتبار من تاريخ الإلغاء مع ترك وبقاء آثارها السابقة قائمة بالنسبة للماضي فقط، وسلطة الإلغاء الإدارية تنصب على القرارات الإدارية غير المشروعة، والإدارة العامة مقيدة في استعمال سلطة الإلغاء الإداري بالمدة القانونية لإعمال هذه السلطة (شهران)<sup>2</sup>، أما بالنسبة لمسألة الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية المشروعة ومدى الغائها

<sup>1</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 636.

<sup>2</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 638.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

اداريا فإنه يجب التمييز في هذا الشأن بين القرارات الإدارية الفردية و القرارات الإدارية التنظيمية، فالقرارات الإدارية الفردية المشروعة لا يجوز للإدارة العامة أن تمسها الغاء أو تعديلا على أساس أنها خلقت و أنشأت مراكز قانونية ذاتية و فردية أي ولدت حقوقا ذاتية مكتسبة لأصحابها لا يجوز المساس بها، أن استعمال الإدارة العامة سلطة الإلغاء في مواجهة هذا النوع من القرارات الإدارية يشكل اغتصابا لحقوق مكتسبة<sup>1</sup>.

### أولا: القرارات الإدارية الجائز إلغائها إداريا

تتقيد الادارة بإلغائها للقرارات الإدارية على ما ترتبه هذه الأخيرة من حقوق و التزامات على المخاطبين بها، وما تؤثره على الحقوق المكتسبة، فيجب التفرقة بين إلغاء القرارات التنظيمية و الفردية.

**1/ إلغاء القرارات التنظيمية:** لأن القرارات التنظيمية تحوي على نصوص قانونية عامة ومجردة، لا تعني شخصا معينا بذاته، فإنه يمكن للإدارة أن تلغيها، بغض النظر عن مشروعيتها أو لا، في أي وقت تشاء، متبعة في ذلك الإجراءات القانونية اللازمة<sup>2</sup>. يرجع حق الإدارة إلى إلغاء القرارات التنظيمية دون قيد، لأن هذا النوع من القرارات يستهدف تحقيق المنفعة العمومية و الصالح العام، فمتى أرت الإدارة أن القرار التنظيمي الذي أصدرته ساري المفعول، اصبح لا يتماشى مع الظروف المحيطة فإنها تلجأ إلى إلغائه كليا، أو استبداله بقرار تنظيمي آخر، مراعاتها شرطان هما:

✓ أن لا يتم إلغاء القرار التنظيمي إلا بنص قانوني، يعادلها مرتبة، أو يعلوها، و إن تم تغييرها بقواعد عامة.

✓ عدم المساس بالحقوق المكتسبة التي أنشأتها القرارات الفردية المتخذة عن هذه القرارات التنظيمية.

<sup>1</sup> عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري، مرجع سابق، ص 169.

<sup>2</sup> كوسة فضيل، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر 2013، ص 246.

### 2/إلغاء القرارات الفردية

ما دامت هذه القرارات تتعلق بمركز قانونية فردية، متعلقة بشخص المخاطب بالقرار الفردي، فإنه لا يجوز للسلطة الإدارية إلغائها، وهذا حماية للحقوق المكتسبة، غير أن البعض من أنواعها يجوز إلغائها، كونها لا ترتب حقوقا مكتسبة، منها: القرارات الوقتية التي لا تنشئ حقا مكتسبا للمعني بها، إذ أنها تنشئ وضعاً قانونياً مؤقتاً، يجوز للإدارة التراجع عنه وإلغائه متى تبين لها ذلك.

**القرارات السلبية:** يجوز للإدارة أن تتراجع عن قرارها الذي أصدرته بالرفض بناء على طلب مسبق، إذ يمكنها أن تلغي قرار الرفض وتستبدله بقرار إيجابي، كالحالة التي يصدر فيها رئيس المجلس الشعبي البلدي قرار يقضي برفض تسليم رخصة بناء لطالبيها، ثم يصدر قرار آخر يمنحه إياها.

### ثانياً: حالات الإلغاء الإداري للقرار الإداري

استثناء عن القاعدة العامة التي لا تجيز للإدارة القيام بإلغاء القرارات الفردية، كونها تتضمن الحقوق المكتسبة، يجوز للإدارة ذلك في حالات معينة:

1-إلغاء القرار لموافقة المعني بالقرار الإداري، فمثلاً قيام الموظف بالاستقالة من عمله، يدفع بالسلطة الموظفة أن تصدر قرار بفصله<sup>1</sup>.

2-إلغاء القرار استجابة لتعليمات السلطة الوصية، في إطار السهر على سير المرفق العام بشكل مطرد، فإن كل سلطة إدارية وصية تصدر للسلطات الإدارية الواقعة تحت وصايتها تعليمات وأوامر تلتزم بها، وهذا ما قامت به السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية في إطار ممارستها للرقابة البعدية على قرارات التوظيف، من أمر الإدارة بإنهاء علاقة

<sup>1</sup> كوسة فضيل، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 247-251 .

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

عمل بموظف ثبت عدم استقائه لشرط الخدمة الوطنية) قرار مجلس الدولة الغرفة الثانية، رقم 005964، فهرس رقم 657، صادر بتاريخ 2002/12/17. وفي كل الحالات التي تلجأ فيها الإدارة إلى إلغاء قرار إداري، فإنها تلتزم بذلك في آجال قانونية محددة، وهو ما قضى به مجلس الدولة في قرار صادر بتاريخ 05 / 04 / 2005<sup>1</sup>.

### ثالثاً- التفرقة بين السحب والإلغاء

سوف نتناول التفرقة فيما بين دعوى الإلغاء و القرار الساحب، وذلك في النقاط التالية:

#### أ: من حيث التعريف

سحب القرار الإداري هو قيام الجهة الادارية بمحو القرار الإداري، والغاء كافة آثاره بالنسبة للمستقبل والماضي، ومن التعريف يتبين لنا أن الجهة التي تملك سحب القرار الإداري، هي الجهة الادارية سواء مصدره القرار أو السلطة الرئاسية لها. أما دعوى الإلغاء هي الدعوي التي يرفعها صاحب الشأن أمام القضاء الإداري المختص، للمطالبة بإلغاء قرار إداري نهائي صدر مخلفاً للقانون<sup>2</sup>، ومن التعريف يتبين لنا أن الإلغاء هي دعوى قضائية، يرفعها ذوي الشأن لإلغاء القرار الإداري.

#### ب: من حيث الطبيعة القانونية

بالنسبة لقرار السحب، فتعرفنا فيما سبق على أنه قرار إداري، يخضع لما تخضع له تلك القرارات من أحكام، فيجوز للجهة الادارية سحبه.

<sup>1</sup> كوسة فضيل، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 252 .

<sup>2</sup> عبد الرؤوف هاشم بسيوني، مدحت أحمد غنايم، القضاء الإداري، مبدأ المشروعية، دعوى الإلغاء، 2004، ص 238، 251.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

أما دعوى الإلغاء، فهي دعوى قضائية موضوعية تنصب على القرار الإداري ذاته للمطالبة بإلغائه لعدم مشروعيته، والحكم الصادر فيها حكماً قضائياً يتمتع بما تتمتع به الأحكام من حجية الشيء المقضي فيه، فلا يجوز الرجوع فيه.

### ج: من حيث شروط قبول التظلم أو الطعن

بالنسبة لقرار السحب، فيشترط لقبول التظلم المقدم من ذوي الشأن أن يكون القرار المراد سحبه مشوباً بعيب عدم المشروعية، وأن يتم إجراء السحب في الميعاد المقرر لذلك قانوناً .

أما دعوى الإلغاء ، فيشترط لقبولها أن يكون محل الإلغاء قراراً إدارياً نهائياً وأن يتم رفع الدعوى في الميعاد المحدد لذلك قانوناً وأن تتوافر مصلحة مباشرة يقرها القانون لرفع الدعوى<sup>1</sup>.

### د: من حيث أسباب التظلم أو الطعن

بالنسبة لقرار السحب، فأسباب سحب القرار الإداري أوسع من أسباب الطعن بالإلغاء فهي علاوة على احتوائها على الأسباب التقليدية للطعن بالإلغاء، فإنها تتضمن السحب لاعتبارات الملائمة، ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة .  
أما أسباب الطعن بالإلغاء، فهي مقصورة على عيوب الاختصاص والشكل والمحل وغيب الانحراف بالسلطة<sup>2</sup> .

### ه: من حيث المواعيد

بالنسبة لقرار السحب: للإدارة إن تسحب القرار المعيب خلال سنتين يوماً من تاريخ صدوره، وفي حالة رفع دعوى الإلغاء فيكون للإدارة الحق في أن تسحب

<sup>1</sup> عبد الرؤوف هاشم بسيوني، مدحت أحمد غنايم، القضاء الإداري، مبدأ المشروعية، دعوى الإلغاء، 2004، ص238، 251.

<sup>2</sup> حسني درويش عبد الحميد، نهاية القرار الإداري عن غير طريق القضاء، دراسة مقارنة، ط2، دار أبو المجد الحديثة للطباعة، القاهرة، 2008، ص12.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

القرار ما لم يصدر حكم في الدعوى ولكن حق الإدارة في هذه الحالة الأخيرة يتقيد بطلبات الخصم في الدعوى أي بالقدر الذي تملكه المحكمة "أي مجلس الدولة".  
أما دعوى الإلغاء: تنص المادة 24 من قانون مجلس الدولة رقم 47 لسنة 1972 في فقرتها الأولى على أن: "ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به".

### و: من حيث طريقة رفع التظلم

بالنسبة لقرار السحب: هنا يكون ذوي الشأن بالخيار بين إن يقدم تظلمه إلي الجهة مصدرة القرار ويسمى التظلم في هذه الحالة بالتظلم الولائي، واما أن يتقدم بتظلمه إلي الجهة الرئاسية للجهة مصدرة القرار ويسمى التظلم هنا بالتظلم الرئاسي، ويمتاز هذا الطريق بالسهولة واليسر، كما انه يحقق مبدأ المشروعية بالإضافة إلى انه يحسم المراكز القانونية وهي في مهدها تفادياً للوصول بها إلي القضاء . على غرار ما جاء في المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية<sup>1</sup>.

### أما دعوى الإلغاء

حددت المادة 25 من قانون مجلس الدولة طريقة رفع الدعوى، وهي "يقدم الطالب إلي قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محامي مقيد بجدول المحامين المقبولين أما تلك المحكمة،...، ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه، ويعيب هذا الطريق أنه وعر المسلك شدد الوطأة ويتميز بإجراءاته المعقدة وإطالة أمد التقاضي.

<sup>1</sup> الدكتور بريارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08\_09، طبعة 2، دار بغداد للطباعة و النشر، الجزائر، 2009، ص 431 .

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

### المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم سلطة السحب

إن سحب الإدارة لقراراتها المعيبة ليس بمزاج أو هوى من مصدرها أو السلطة الرئاسية له، وإنما التزام تفرضه مبادئ المشروعية وصحيح القانون، فالسحب وسيلة فعالة لتوقي الطعن القضائي، فالإدارة تحرص بتصحيح تصرفاتها بدل من تدخل غيرها في تقويم أعمالها، كما أن هذا السحب ملزمة به ولا تملك حياله سلطة تقديرية فالجدير بتصرفاتها أن تتسق وصحيح القانون.

### الفرع الأول: السحب وسيلة لتفادي الطعن القضائي

القرار الإداري الذي جانب صحيح القانون، يحتمل سحبه قضائيا لتجاوز السلطة فلا تثريب على جهة الإدارة في سحب قراراتها ما بقي سحبه ممكنا. فالإدارة تملك سلطة سحب القرار المعيب ما دام مهددا قضائيا بالإلغاء لتتوقى بذلك إجراءات التقاضي<sup>1</sup>.

فالسحب كإلغاء القضائي من حيث أثره، إذ يترتب عليه إنهاء جميع الآثار القانونية المترتبة على القرارات الإدارية اعتبارا من تاريخ صدورهما، وإذا كان من حق القضاء إلغاء القرارات الإدارية المعيبة خلال مدة الطعن بالإلغاء فإن المنطق يحتم بأن تتمتع الإدارة بحق سحب قراراتها المعيبة خلال هذه المدة، توقيا لإجراءات التقاضي المطولة، كما أن سحب الإدارة قرارها المعيب أكرم لها من إلغائه قضائيا وقد أشار القضاء الإداري المصري في حكمه بتاريخ 17 ديسمبر 1951 بقوله: "إن الحكمة من تجويز سحب القرارات هي أن القرار المخالف يبقى فترة من الزمن معرضا للإلغاء بالطريق القضائي فمن المنطق أن يكون لجهة الإدارة التي أصدرت هذا القرار أن تتجنب حكم القضاء بإلغائه فتسبق هي القضاء وتصلح بنفسها شوائب القرار وعيوبه

<sup>1</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة 5، دار الفكر العربي، 2007، ص

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

كما أشار القضاء الجزائري في حكمه الصادر بتاريخ 10/02/1988 في قضية ف.ع ضد والي ولاية عنابة بقوله:"من المبادئ المستقر عليها في القضاء الإداري أنه يجوز سحب القرار الإداري إذا كان قرار غير قانوني و ذلك قبل انقضاء أجل الطعن القضائي"<sup>1</sup>.

فالمشرع قد أقام إلى جانب الإلغاء القضائي حق التظلم إلى السلطة الإدارية مصدره القرار، فتكفي الطاعن مشقة ارتياد ساحة القضاء ومؤنة التقاضي ومسالكه الوعرة واجراءاته المعقدة، ولا يستتبع القول بأن السحب وسيلة لتفادي الإلغاء القضائي أنه يجب لإمكان السحب أن يكون القرار مهددا بالسحب القضائي.

فالرقابة الإدارية تفرض بصورة تلقائية من جانب الإدارة ذاتها أو بناءً على تظلم يقدم إليها من الأفراد ذوي المصلحة الذين أضر بهم العمل الإداري، وتتبلور الفائدة المتحصل عليها من تلك الرقابة في نوعها التلقائي من خلال إعطاء جهة الإدارة الفرصة لتصحيح أوجه عدم المشروعية أو عدم الملائمة التي تكتنف أعمالها بصورة ذاتية صادرة عنها، وهو يخفف أيضا العبء عن تلك الأخيرة بصدد مهامها التدخلية، وتلقي جهة الإدارة العامة المعينة للتظلمات والفصل فيها ابتداء يقلل من عدد الدعاوى الإدارية بتخفيف العبء على كاهل القضاء ويحقق العدالة في أقرب وقت، وتتجنب الإدارة أحكام القضاء التي قد تقتضي بإلغاء أو بطلان قراراتها مما قد يسبب لها إحراجا وظيفيا وضرار ماليا.

### الفرع الثاني: سحب القرار غير المشروع أمر ملزم للإدارة

إن من مقتضيات الإدارة السليمة أن تبادر الإدارة إلى تصحيح الأوضاع المخالفة فمتى صدر عنها قرار غير مشروع ومعيب بأحد عيوب المشروعية، فإن سحبه يشكل

<sup>1</sup> المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم: 72894، بتاريخ 10/02/1988، المجلة القضائية، العدد الرابع، 1991، ص227.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

التزاما يقع عليها، إذ لا تملك إزاءه أي سلطة تقديرية<sup>1</sup>، فسحب القرار غير المشروع مفروض على الإدارة وليس مجرد اختصاص اختياري، فمقتضى احترام مبدأ المشروعية وسيادة القانون لم يقف عند مجرد الحق في سحب القرارات غير المشروعة أو إجازته، بل تعدى ذلك إلى فرض التزام بسحبها على عاتق الإدارة<sup>2</sup>، فنقرر المحكمة الإدارية في هذا الصدد انه يجب على جهة الإدارة أن تسحبه، "أي قراراتها الإدارية غير المشروعة" التزاما منها بحكم القانون وتصويبا للأوضاع المخالفة له.

ومن هنا وجب أن نعتزف للإدارة بحقها في سحب قرارها غير المشروع وتصحيح الوضعية وارجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الإصدار، كما أن الاعتراف للإدارة بحقها في سحب قراراتها غير المشروعة في كل تصرفاتها وقراراتها مرتبط بمدى حرصها على مراعاة تطبيق مبدأ المشروعية في كل تصرفاتها وقراراتها.

الإدارة وهي تباشر أعمالها قد تجانب صحيح القانون فلا تثريب إن هي عدلت عن قراراتها المخالفة وهذا ما يعزز ثقة المتعاملين معها كونها سحبت قرارها المخالف للقانون.

إن صدور القرار الإداري المعيب لا يعني بالضرورة أن الإدارة المعنية قد قصدت وجود هذا العيب وسعت إلى تحقيقه، فقد يدفع التظلم الإداري بالإدارة إلى إلغاء قرارها أو سحبه أو تعديله لعدم المشروعية والملائمة، وهو ما لا يمكن به عن طريق الطعن القضائي، فقاضي الإلغاء يراقب قانونية القرار ويبطل القرار الإداري المعيب. أما حق الإدارة في سحب قراراتها فلا يقتصر فقط على قانونية القرار بل أيضا لعدم ملاءمته، وأن الإلغاء القضائي يتم بحكم قضائي يحوز حجية الشيء الأمر المقضي فيه، أما

<sup>1</sup> عادل بوعمران، النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، دراسة تشريعية فقهية قضائية، دار الهدى، عين مليلة 2010، ص73.

<sup>2</sup> محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 68.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

السحب الإداري يتم بقرار إداري تتوفر فيه مقومات القرار الإداري فهو لا يكتسب حجية الشيء المقضي فيه<sup>1</sup>.

وقد استقر الفقه العربي على اعتبار القرارات الصادرة من السلطة الرئاسية في شأن سحب القرارات الإدارية المخالفة للقانون قرارات إدارية ولا تحوز حجية الشيء المقضي فيه<sup>2</sup>، وقد برز في الفقه الفرنسي العميد فيدل ليؤكد أن حق الإدارة في السحب يكمن في طبيعة القرارات الإدارية على عكس الأحكام القضائية ليست لها حجية قانونية يجوز للإدارة أن ترجع فيها، ومن ثم فقرار السحب ما هو إلا قرار إداري يخضع للأحكام المقررة لقرارات الإدارية .

### الفرع الثالث : السحب وسيلة لاحترام مبدأ المشروعية

مبدأ المشروعية مؤداه خضوع سائر سلطات الدولة لأحكام القانون، بحيث تكون تصرفاتها محددة بسياج قانوني لا تستطيع أن تتعداه، فالإدارة ملزمة عند مباشرتها لأوجه نشاطها باحترام القواعد القانونية النافذة أيا كان مصدرها، فكل أعمال الإدارة سواء كانت أعمالاً قانونية أو تصرفات عادية يجب أن تتم في حدود القانون، وخضوع الإدارة للقانون يترتب عليها نتيجة هامة وهي أنه لا يجوز أن تتصرف إلا داخل إطار القواعد القانونية النافذة، حيث أن مبادرة الإدارة إلى تصحيح أخطائها القانونية وردها إلى حظيرة القانون ورد الحقوق إلى أصحابها هو جوهر مبدأ المشروعية، وقد أكدت محكمة القضاء الإداري في مصر في حكمها بتاريخ 1951/12/17 على ذلك بقولها " أن الحكمة من تجويز سحب القرارات هي أن القرار المخالف يبقى فترة من الزمن معرضاً للإلغاء بالطريق القضائي، فمن المنطق أن يكون لجهة الإدارة التي أصدرته هذا القرار أن تتجنب حكم القضاء بإلغائه، فتسبق هي القضاء، وتصلح بنفسها شوائب القرار وعيوبه"، ويرى الدكتور ثروت بدوي أنه لعل تطابق ميعاد السحب في مصر و

<sup>1</sup> أنور أحمد رسلان، وسيط القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 37 .

<sup>2</sup> حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 274 .

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

فرنسا مع ميعاد الطعن القضائي أحاط نظرية السحب باللبس والغموض والإبهام، فظن الكثيرون ان السحب لم يخول للإدارة إلا خضوعها للرقابة القضائية، وكأن السحب وسيلة تتوقى به الإدارة حكم القضاء، وذلك أن الرقابة الإدارية رقابة موازية للرقابة القضائية و سابقة عليها، و زوال الرقابة الأخيرة لا يغني على الرقابة الأولى التي تظل وحدها بين يدي الفرد والسلطات العامة للأول أن يثيرها، و الثانية أن ترد إلى حظيرة القانون، ومبادرة الإدارة إلى سحب قرارها المطعون فيه يعتبر تصرفا يكشف عن حسن نيتها وبعدها عن إساءة استعمال السلطة، وهو حق أصيل لها<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: حدود سحب القرار الإداري

سنتطرق في هذا المبحث إلى العيوب التي من شأنها تحريك عملية السحب وكذا للشروط الواجب توفرها في القرار حتى يجوز للإدارة سحبه.

### المطلب الأول: تحديد القرارات الجائز سحبها

تملك السلطة الإدارية حق إعدام قراراتها الإدارية غير المشروعة، و استثناء البعض من قراراتها المشروعة، منعا لها أن تسري وهي مشوبة بعيب من عيوب المشروعية، وممارسة لرقابتها على مدى مشروعيتها وسلامتها، فنقوم السلطة الإدارية المختصة بسحب كل قراراتها الإدارية المشوبة بعيب من عيوب المشروعية، كما لها أن تسحب بعض الأنواع من القرارات الإدارية، وان كانت سليمة، وه ذا رغ م أن السلطة الإدارية لا يجوز لها أن تسحب إلا القرارات المشوبة بعيب، وهذا تصحيحا لوضعية قانونية، أو أن المخاطبين بقرارات الإدارية والذين استفادوا من امتيازات بواسطتها، لم يحترموا القانون والتنظيم المعمولين بهما، وارتكبوا مخالفة.

### الفرع الأول: سحب القرارات الإدارية غير المشروعة

<sup>1</sup> محمد عبد الحميد بوزيد ، رقابة القضاء الإداري، دار الطباعة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص16 .

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

يقصد بالقرارات الإدارية غير المشروعة، القرارات التي تصطدم مع تشريع أو تنظيم قائم، فيخالف رجل الإدارة نصا ما، بقصد أو غير قصد، فيجوز للإدارة، بل هي ملزمة، بسحب واعداد القرارات التي صدرت من قبلها، وهي مشوبة بعيب من عيوب عدم المشروعية، سواء صدرت من سلطة غير مختصة، أو خرقا للشكل و الإجراءات الواجبة قانونا<sup>1</sup>، أو بنيت على أسباب قانونية أو مادية غير موجودة أو خاطئة، أو كان محلها مخالفا للقانون، أو أنها راعت كل هذه الإجراءات الجوهرية، لكنها صدرت مشوبة بعيب الانحراف في استعمال السلطة.

### أ- عيب عدم الاختصاص

يكون القرار الإداري مشوبا بعيب عدم الاختصاص متى صدر ممن لا ولاية له في إصداره سواء لصدوره عن موظف لا يملك سلطة التقرير أو صدوره عن موظف يملك تلك السلطة إلا أنه خالف مقتضياتها الزمانية أو المكانية أو الموضوعية<sup>2</sup>.

ب- عيب الشكل: يعد القرار الإداري معيبا في شكله متى صدر في غير الشكل أو صدر بغير الإجراءات التي حددها القانون لإصداره.

ج- عيب انعدام الأسباب: يكون القرار الإداري معيبا في سببه متى لم تقم حالة واقعية أو قانونية تستند إليها الإدارة في إصداره و تبرر هذا الإصدار.

د- عيب المحل: محل القرار الإداري هو الأثر المطلوب إحداثه بهذا القرار من إنشاء لمركز قانوني جديد أو إلغاء أو تعديل في مركز قانوني قائم، و يتعين لصحة القرار

<sup>1</sup> عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، طبعة 5، دار هومة، 2009، ص ص 253، 272.

<sup>2</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في قضاء مجلس الدولة، الطبعة الأولى، المركز القومي للدراسات القانونية، 2001، ص ص 301، 302،

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

الإداري أن يكون الأثر المقصود إحداثه بهذا القرار ممكنا من الناحية الواقعية و جائزا من الناحية القانونية.

هـ- **عيب الانحراف بالسلطة:** يكون القرار الإداري مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة متى صدر لتحقيق غاية غير المصلحة العامة أو تخالف الهدف المخصص لإصداره، وهو الهدف الذي قصد بالقرار تحقيقه، كما هو الشأن بالنسبة للقرارات الخاصة بالضبط الإداري والتي يتعين أن يكون هدفها حماية النظام العام بعناصره الثلاث من سكينه عامة أو صحة عامة أو أمن عام<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني-سحب القرارات الإدارية المشروعة

القاعدة العامة أنه لا يمكن للإدارة أن تقوم بسحب قرار إداري، صدر في إطار مبدأ المشروعية وإلا عد هذا اعتداء منها و خرقا للحقوق المكتسبة، التي تولدت للأفراد جراءها، كما يعد مساسا بمبدأ عدم رجعية القرار الإداري، إذ لا يتصور أن يتمتع الأفراد بمزايا حصلوا عليها من القرار الإداري، لتأتي الإدارة وتقوم بسحبه، مؤثرة بذلك على مراكزهم القانونية و الأوضاع التي نشأت<sup>2</sup>.

إلا أنه استثناء على هذه القاعدة، يجوز للإدارة أن تلجأ إلى سحب قراراتها الإدارية في ثلاث حالات، هي:

#### 1-القرارات الإدارية التي لا تولد حقوقا مكتسبة

يمكن أن تقوم الإدارة بسحب قرار إداري، من طبيعته أنه لا ينشئ أي حق مكتسب بذاته، بحيث لا يعد هذا مساسا بعدم رجعية القرار الإداري، وهو ما قضى به مجلس الدولة في قرار صادر بتاريخ 2001/03/19.

#### 2-القرارات الإدارية التي تقضي بعقوبة تأديبية

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، نفس المرجع، ص ص 301، 302 .

<sup>2</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، نفس المرجع، ص 304 .

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

يرى الدكتور عبد العزيز عبد المنعم خليفة، أن الاعتبارات الإنسانية البحتة هي التي دفعت مجلس الدولة المصري، إلى القول بجواز أن تقوم الإدارة بسحب القرار الصادر عنها بفصل موظف، رغم أن قرار فصله كان مشروعاً و صحيحاً.

بحيث أن الإدارة التي وظفت فرداً لديها، وربما مراعاة لظروفه والزمالة التي نشأت، وحفاظاً على مشواره الوظيفي، تقوم بسحب قرار إداري سليم، أصدرته في حقه عند ارتكابه لخطأ، توجب توقيع عقوبة تأديبية عليه، وهو ما أجازها لها مجلس الدولة في قرار أصدره 19/02/2001 بتاريخ

**3-القرارات الإدارية المبنية على الغش أو التدليس:** إذا تبين للإدارة، حتى بعد فوات المدة المحددة، أن القرار الإداري الذي أصدرته بناء على معلومات خاطئة أو تدليس، ارتكبه المخاطب به، يجوز لها سحب قرارها الإداري، ولا يجوز للمعني به الاحتجاج بفكرة الحقوق المكتسبة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: شروط السحب الإداري للقرارات الإدارية

نظراً لخطورة عملية السحب الإداري للقرارات الإدارية على فكرة استقرار المعاملات والأعمال الإدارية وشدة خطورتها على فكرة الحقوق الفردية المكتسبة، فإن عملية سحب القرارات الإدارية بالطريقة الإدارية هي عملية مقيدة بتوفر جملة من الشروط التي لا يمكن بدونها إجراء عملية السحب الإداري.

وشروط السحب الإداري للقرارات الإدارية هي أن تكون القرارات الإدارية محل عملية السحب قرارات إدارية غير مشروعة، و أن تجري عملية السحب خلال المدة الزمنية القانونية المقررة، وتتم عملية السحب من قبل السلطات الإدارية المختصة.

### الفرع الأول: أن يكون القرار المسحوب من القرارات الجائز سحبها

<sup>1</sup> عمار عوادي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري، مرجع سابق.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

إن سحب السلطة الإدارية للقرارات الإدارية، لا يمكن أن ينصب إلا على القرارات الإدارية غير المشروعة، أو بعض من القرارات الصادرة في إطار الشرعية، لكنه قد شملها سبب غير شرعي أجاز سحبها، إذ يعد كل قرار مسحوب خارج هذه الحالات لاغيا.

هو الأمر الذي ينطبق على سحب القرار الساحب، الذي قضى مجلس الدولة في قرار صادر عنه بتاريخ 2002/05/13 بعدم جواز إعادة القرار الأول إلى السريان بعد سحبه<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني: أن تنصب عملية السحب الإداري على القرارات الإدارية غير المشروعة فقط**

إن عملية سحب القرارات الإدارية عن طريق إعدام و إنهاء آثارها القانونية بالنسبة للماضي و الحاضر و المستقبل "بأثر رجعي" يجب أن تنصب على القرارات الإدارية غير المشروعة فقط، لأن القرارات الإدارية المشروعة تخلق حقوق ذاتية "فردية" مكتسبة لا يجوز المس بها و الاعتداء عليها بواسطة عملية سحب القرارات الإدارية. تتمثل مظاهر أو أوجه عدم الشرعية القرارات الإدارية التي تجعلها قابلة للسحب الإداري هي عيب انعدام السبب، عيب انعدام الاختصاص<sup>2</sup>، عيب مخالفة الشكل والإجراءات، وعيب مخالفة القانون<sup>3</sup>، وعيب الانحراف في استعمال السلطة، كما يجوز للسلطات الإدارية المختصة أن تسحب القرارات الإدارية في حالة الأخطاء المادية. وأساس سحب القرارات الإدارية غير المشروعة هو فكرة أن القاعدة الباطلة لا يمكن أن تولد حقا مكتسبا، وفكرة حتمية إلغاء و إبطال الأعمال غير المشروعة.

<sup>1</sup> كوسة فضيل، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 258، 259.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية (الغرف الإدارية)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 67.

<sup>3</sup> لحسن بن الشيخ آث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 257.

## الفصل الأول: \_\_\_\_\_ ماهية سحب القرارات الإدارية

الفرع الثالث: أن تتم عملية السحب الإداري للقرارات الإدارية خلال المدة الزمنية القانونية المقررة

بالرغم من حقيقة أن القرارات الإدارية غير المشروعة والباطلة يجوز بل يجب إلغائها وسحبها في أي وقت لأنها لا يمكن أن تولد حقوقا ومراكز قانونية فردية مكتسبة إلا أن القضاء الإداري في القانون الإداري المقارن، ولا سيما القضاء الإداري المصري والقضاء الإداري الفرنسي قد توصلا إلى قاعدة وجوب إجراء عملية السحب الإداري للقرارات الإدارية خلال مدة زمنية قانونية مقررة وهي مدة الشهرية أو الستين يوما المقررة للطعن القضائي بالإلغاء في القرارات الإدارية.

وأساس تقرير مدة معينة يجب أن تتم عملية السحب الإداري للقرارات الإدارية غير المشروعة خلالها هو فكرة عملية تنفيذ القرارات الإدارية وفكرة استقرار عملية تنفيذ القرارات الإدارية وفكرة احترام الحقوق الفردية المكتسبة بالتقدم ومرور الوقت، وكذا فكرة الظاهر واحترام ثقة الأفراد في مشروعية القرارات الإدارية، بحكم الظاهر وفوات الوقت.

الفرع الرابع: أن تتم عملية سحب القرارات الإدارية من قبل السلطات الإدارية المختصة

ولكي تكون عملية سحب القرارات الإدارية صحيحة و مشروعة يجب أن تتم هذه العملية بواسطة السلطات الإدارية المختصة في الإدارة العامة للدولة والسلطات الإدارية هي المختصة بعملية السحب الإداري للقرارات الإدارية وفقا للأصول والمبادئ والأحكام التنظيمية والعلمية والقانونية للسلطات الإدارية الولائية أي ذات السلطات الإدارية صاحبة ومصدرة القرارات الإدارية والسلطات الإدارية الرئاسية أي السلطات الإدارية النهائية والمختصة في هرم تدرج النظام الإداري للدولة بممارسة مظاهر السلطة الرئاسية على أشخاص وأعمال العاملين العاميين المرؤوسين.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

فالسطات الإدارية الولائية والرئاسية هي السطات الإدارية المختصة وصاحبة الحق في ممارسة عملية سحب القرارات الإدارية غير المشروعة وخلال المدة الزمنية المقررة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الجهة المختصة بسحب القرارات الإدارية

تباشر الإدارة سحب القرار المعيب أو إلغائه إما بناء على تظلم مقدم من صاحب الشأن لمن أصدر القرار أو للسلطة الرئاسية له، وقد تمارس الإدارة ذلك من تلقاء نفسها إذا ما ثبت لها مخالفة قرار للقانون، ولتحديد السلطة التي تملك حق سحب القرار الإداري فإنه يتعين التفرقة في هذا الشأن بين نوعين من تلك القرارات أولهما القرارات الإدارية النهائية، وثانيهما القرارات التي حدد لها المشرع طريقا خاصا للتظلم منها.

### الفرع الأول: القرارات الإدارية النهائية

يعد القرار الإداري نهائيا إذا لم يحتاج نفاذه لتصديق من سلطة تعلو سلطة إصداره وهذه القرارات تتوزع سلطة سحبها بين الجهة التي أصدرتها و السلطة الرئاسية لتلك الجهة.

### 1- حق سلطة إصدار القرار في سحبه

من البديهي أن تملك سلطة إصدار القرار سحبه في إطار رقابتها الذاتية على أعمالها لتتقنتها من شبهة عدم المشروعية، بل إن تلك السلطة تملك الاختصاص بسحب قراراتها السليمة، كما هو الشأن بالنسبة لقرارات الفصل من الخدمة أو لكون هذا السحب لا يرتب مساسا بالحقوق المكتسبة بموجب القرار محل السحب<sup>2</sup>.

ولكن حق هذه السلطة في السحب ليست مطلقة، حيث أن هناك من القرارات ما لا تملك سلطة إصدارها الحق في سحبها، حيث لا يمكن الطعن في تلك القرارات إلا

<sup>1</sup> عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري، مرجع سابق، ص ص 170، 172.

<sup>2</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 315

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

بالطريق الذي نظمه المشرع لذلك من خلال الطعن القضائي ومن هذه القرارات قرارات لجان الجمارك ولجان تقدير الضرائب<sup>1</sup>.

كما لا تملك سلطة إصدار القرار الحق في سحبه إذا نظم القانون طريقا للتنظم أمام سلطة أعلى، فإذا التجأ الفرد إلى السلطة الرئاسية الأعلى امتنع على السلطة الرئاسية الأدنى أن تتعرض للقرار لخروجه عن متناول سلطتها، حيث يصبح منسوبا إلى السلطة الأعلى و ليس لسلطة دنيا حق التعقيب على القرارات الصادرة عن سلطات عليا.

### 2 - حق السلطة الرئاسية لجهة إصدار القرار في سحبه

السلطة الرئاسية لجهة إصدار القرار الإداري بوسعها سحب هذا القرار في حالة عدم مشروعيته، وذلك بما لها من حق الرقابة والإشراف والتوجيه على الجهات المرؤوسة لها، وذلك في حالة تقاعس تلك الجهات عن سحب قراراتها غير المشروعة. ويقتصر حق السلطات الرئاسية في سحب القرارات الصادرة عن الجهات المرؤوسة لها على القرارات التي تخضع لرقابة السلطة الرئاسية، دون تلك لا يخضع المرؤوس في إصدارها لرقابة السلطة الرئاسية، حيث يقتصر الحق في سحب تلك القرارات على سلطة إصدارها دون سواها، حيث أنه ما دامت السلطة الرئاسية لا تملك ولاية الرقابة على تلك القرارات فإنها يخرج عن اختصاصها بالتبعية الحق في سحبها<sup>2</sup>.

ولا يجوز الخلط في هذا الشأن بين السلطة الرئاسية والسلطة المركزية، حيث أن السلطة المركزية ليست سلطة رئاسية للهيئات اللامركزية ومن ثم لا تملك السلطة المركزية الحق في سحب قرار صادر عن هيئة لا مركزية تابعة لها، حيث يقتصر دورها على المصادقة دون أن يكون لها أن تتجاوز ذلك بسحب القرار حتى مع عدم

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، نفس المرجع، ص 320.

<sup>2</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 317.

## الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

مشروعيتها، ما دامت قد قامت بالمصادقة عليه، حيث تستند ولايتها بالنسبة للقرار الصادر عن الهيئات اللامركزية بهذا الإجراء الذي لا يجوز لها إعادة النظر فيه<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: سحب القرارات الإدارية عن طريق سلطة تعلق إصدارها

هناك من القرارات الإدارية ما يشترط لقبول دعوى إلغائها من الناحية الشكلية أن يسبق الطعن بالإلغاء تظلماً ولأئياً يقدم إلى السلطة مصدرة القرار أو رأسياً للسلطة الرئاسية لها.

ومتى قدم التظلم من القرار الإداري إلى السلطة المختصة بفحصه، وصدر قرار منها في هذا التظلم فإنه يمتنع على سلطة إصداره التعرض لهذا القرار بالسحب، ذلك لخروجه عن ولايتها لدخوله في ولاية السلطة المختصة بالبحث في التظلم المقدم بشأنه، حيث زال القرار الصادر من تلك الجهة و حل محله قرار جديد هو قرار سلطة فحص التظلم، حيث لا يجوز لغير تلك السلطة سحبه .

### الفرع الثالث: اختصاص سحب القرار الإداري في التشريع الجزائري

أقر المشرع الجزائري للسلطة الإدارية، إما عن طريق السلطة التي أصدرت القرار أو عن طريق السلطة الرئاسية، حق تصحيح قراراتها المعيبة، فقرار الوالي يمكن إلغائه من طرف وزير الداخلية مثلاً، طبقاً للقانون سواء كان ذلك تلقائياً أو بناء على تظلم أو طعن رئاسي، وهذان الطعنان هما ما أشارت إليهما المادة 830 من قانون الإجراءات الإدارية والمدنية حيث نصت على ما يلي: "يجوز للشخص المعني بالقرار الإداري، تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار في الأجل المنصوص عليه في المادة 829 أعلاه" (أربعة أشهر)<sup>2</sup> كما يمكن أن يصدر قرار الإلغاء أو السحب من الجهة الوصية وفقاً للإجراءات والحالات التي لا تمس استقلالية الهيئة المحلية و تحافظ على تابعها

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، نفس المرجع، ص 230.

<sup>2</sup> سمية محمد كامل الجامعة الإفريقية- الجزائر، الشكل في القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 314.

## الفصل الأول: \_\_\_\_\_ ماهية سحب القرارات الإدارية

اللامركزي: فالوالي، كجهة وصية سلطة إلغاء مداوات المجلس الشعبي البلدي، الباطلة بطلانا مطلقا بموجب المادة(59) من القانون البلدي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، طبعة 2005.

الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية

والآثار المترتبة عنها



## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

### الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

ندرس هذا الفصل من خلال مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى كيفية سحب القرارات الإدارية من حيث إجراءات السحب وميعاده وحالات السحب دون التقيد بالميعاد، ونتطرق في المبحث الثاني إلى آثار سحب القرار الإداري من حيث زوال القرار بأثر رجعي وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه والإشكالات التي تثيرها آثار السحب.

#### المبحث الأول: كيفية سحب القرارات الإدارية

ان سحب القرار الإداري قد يكون بناء على طلب صاحب الشأن أو أن الإدارة قد تقرر من تلقاء نفسها سحب هذا القرار.

والسحب قد يكون بقرار يصدر من الإدارة صراحة على سحب القرار المعيب أو ضمنيا عن طريق اصدار قرار يضمن بصفة حتمية سحب القرار المعيب، وكما يكون القرار الساحب صريحا في سحبه فقد يكون ضمنيا وكذلك الشأن بالنسبة للقرار المسحوب اذ قد يكون صريحا فيما ورد في شأنه وقد يكون ضمنيا وهذا لا ينفي عنه قبليته للسحب<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول: إجراءات سحب القرارات الإدارية

الأصل أن يكون سحب الإدارة لقرارتها صريحا ولكن لا يمنع ان يكون ضمنيا. كما قد يكون تلقائيا أو بناءً على طلب من صاحب الشأن.

#### الفرع الأول: السحب التلقائي للقرار الإداري

من الأمور المسلم بها قانونا، أن المشرع قد أعطى الجهة الإدارية مصدره القرار الحق في سحب هذا القرار طبقا للإجراءات والقواعد التي يحددها القانون في هذا الشأن، إذا أرت أن هذا القرار مخالف للقانون أو انه غير ملائم للظروف التي صدر في ظلها، وذلك يعتبر تطبيقا لمبدأ السلطة التقديرية التي منحها المشرع للإدارة وتحقيقا لمبدأ المشروعية. وامعانا من المشرع في سمو بمبدأ المشروعية. وفي اطار الرقابة الذاتية على أعمالها و منها القرارات الإدارية لتتقيتها من وصمة عدم المشروعية للسلطة الرئاسية سحب القرار جزئيا أو

<sup>1</sup> عبد الحكم فودة، الخصومة الادارية، مرجع سابق، ص355.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

كلية حسبما تمليه الظروف والملابسات ووفقا لمقتضيات الصالح العام<sup>1</sup>، والحفاظ على حقوق الأف ارد والوقوف أمام طغيان الإدارة وجموحها الذي يتزايد، فقد أعطي لكل ذي شأن الحق في الطعن في القرارات الإدارية المعيبة ، وحدد المشرع طرق هذا الطعن في طريقتين هما التظلم الإداري والطعن القضائي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: سحب القرار الإداري بناء على طلب من صاحب الشأن

قد لا تبادر الإدارة قرارها ولكن اعتقادا منها عدم لزوم ذلك أو لرغبتها في بقاء القرار رغم ما يشوبه من عدم المشروعية اعتمادا على عدم تيقن المخاطبين به لعدم مشروعيته<sup>3</sup>.

#### 1- التظلم الإداري

أ- الإطار القانوني لشرط التظلم المسبق: إن تعديل قانون الإجراءات المدنية القديم، بموجب القانون 09/08 المؤرخ في 2008/02/25 جعل من شرط إجراء التظلم وجوبي لقبول دعوى الإلغاء فقط على القرارات الإدارية المركزية للهيئات العمومية الوطنية، بينما تلك المنصبة على إلغاء القرارات الإدارية اللامركزية فلا يشترط فيها إجراء التظلم الإداري المسبق لقبولها.

وقد نصت المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه يجوز للشخص المعني بالقرار الإداري، تقديم تظلم الى الجهة مصدرة القرار في الاجل المنصوص عليه في نص المادة 829 من نفس القانون وبعد سكوت الإدارة عن الرد خلال اجل شهرين يصبح ذلك بمثابة قرار بالرفض ويبدأ ذلك من تاريخ تبليغ التظلم<sup>4</sup>، اذ يشترط لقبول التظلم أن

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق ، ص 299.

<sup>2</sup> سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري ، ص78.

<sup>3</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، نفس المرجع ، ص 300.

<sup>4</sup> الدكتور بريارة عبد الرحمن، شرح قانون الاجراءات المدنية والادارية 08\_09، ص433.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

يكون القرار المراد سحبه مشوباً بعيب عدم المشروعية ، وأن يتم إجراء السحب في الميعاد المقرر لذلك قانوناً<sup>1</sup>.

ويكون لذي الشأن في هذا النوع من التظلم، أن يتقدم بتظلمه للجهة مصدرة القرار أو للسلطة الرئاسية، ويسمى النوع الأول بالتظلم الولائي، والنوع الثاني بالتظلم الرئاسي. ويعني تظلم صاحب الشأن من القرار الإداري الذي يتقدم به إلى الجهة التي أصدرته (ولائي) أو إلى رئيس من صدر عنه القرار محل التظلم (تظلم رئاسي)، أو إلى لجنة متخصصة يشترط المشرع في بعض الأحيان أن يقدم التظلم إليها، ويمتاز هذا الطريق بالسهولة واليسر وقلة التكلفة، ويحقق احترام مبدأ المشروعية، ومن جهة أخرى يحسم المراكز القانونية المضطربة وغير المستقرة في مهدها، ورغم أهميته إلا أنه طريق اختياري فيما عدا حالات التظلم الإجباري التي أوجب القانون الالتجاء إليها قبل سلوك الطريق القضائي ويضيف الأستاذ محمد الصغير بعلي: أن نطاق التظلم أصبح يشتمل على التظلم الولائي واستبعد التظلم الرئاسي<sup>2</sup>.

والتظلم للجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو للجهة الرئاسية لها ليس له حسبما استقر عليه القضاء شكل معين، فقد يحصل بخطاب يرسله صاحب الشأن أو بعريضة يقدمها للإدارة، كما يمكن حصوله على إنذار من طرف محضر يبين فيه المنذر غرضه بوضوح، ويطلب فيه تصحيح الوضع القانوني الخاطئ الذي ترتب على القرار المطعون فيه، فالتظلم الإداري المسبق هو الالتماس أو الشكوى المقدمة من أصحاب الصفة والمصلحة إلى السلطات الإدارية طاعنين في قرارات إدارية بعدم المشروعية، وقد كان التظلم الإداري المسبق قبل سنة 1990 شرطاً لقبول جميع دعاوى الإلغاء ولكن إثر تعديل قانون الإجراءات المدنية الملغى رقم 32/09 أصبح هذا الشرط وجوبي فقط بالنسبة للدعاوى التي

<sup>1</sup> عبد الرؤوف هاشم بسيوني، مدحت أحمد غنايم، القضاء الإداري، مبدأ المشروعية، دعوى الإلغاء 2004، ص ص 238، 251.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 60.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

تختص بالفصل فيها الغرفة الإدارية لدى المحكمة العليا ابتداءً ونهائياً-مجلس الدولة حالياً-وفي بعض المنازعات الخاصة<sup>1</sup>.

### 1- أجال التظلم واثاره

أ-في حالة الرد الصريح: منطقي لن يرفع الطاعن دعوى الإلغاء لان الإدارة استجابت لطلباته.

ب-في حالة الرفض: يعتبر سكوت الإدارة على المتظلم أمامها لمدة تزيد عن شهرين يعد ذلك الاعتبار قرارا سلبيا يصلح أن يكون محلا لدعوى الإلغاء ومن خلال ذلك يمكن القول أن اختيار المعني بالقرار سلوك طريق للتظلم يترتب عنه بالضرورة عدم تمكنه من أن يرفع دعوى الإلغاء قبل استنفاد تلك الآجال<sup>2</sup>.

أما فيما يخص آثار التظلم فيمكن استخلاصها من نص المادتين 830 و833 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

### 2- الطعن القضائي

وهو الطعن الذي يرمي إلى إلغاء القرار الإداري ومحو كافة آثاره القانونية من تاريخ صدوره وزوال آثاره بأثر رجعي، ويعيب هذا الطريق انه وعر، ويتميز بإجراءاته المعقدة وإطالة أمد التقاضي، ويتضح مما تقدم أن لصاحب الشأن الحق في الاختيار فيما بين الطريق القضائي والطريق الإداري (وذلك فيما عدا حالات التظلم الإجباري)، كما أن صاحب الشأن لا يحرم من حقه في التظلم الإداري إذا هو ولج الطريق القضائي، فإذا اختار صاحب الشأن طريق التظلم ولم يفلح في الحصول على حقه وطرحت الإدارة وجهة نظره واعتبرت أن قرارها متنسق مع صحيح القانون، فان له الحق في ولوج الطريق القضائي طالبا الحكم له في مسألته، وخلال سنتين يوما من تاريخ رفض التظلم صراحة أو ضمناً،

<sup>1</sup> عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق، ص 366.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي، المحاكم الادارية، مرجع سابق، ص ص174.172

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

ويتحقق الرفض الضمني بفوات ستين يوماً من تاريخ تقديم التظلم دون رد من جانب الجهة الإدارية، فإذا ما رفعت الدعوى بدون مراعاة هذه الاجراءات تكون غير مقبولة شكلاً<sup>1</sup>.

ونخلص من ذلك كله إلى أن قرارات السحب، سواء كانت صادرة من السلطة مصدره القرار أو من السلطة الرئاسية لها، ما هي إلا قرارات إدارية يجوز الرجوع فيها خلال المدة المقررة للسحب قانوناً، وأنه يلزم لصحتها الأركان المقررة قانوناً لصحة القرارات الإدارية، من حيث الاختصاص والسبب والشكل والغاية والمحل.

### المطلب الثاني: ميعاد سحب القرار الإداري

لقد كان السحب في بداية الأمر، تطبيقاً من قيد الميعاد، وقد كانت أحكامه غامضة في هذا المجال، إذ لم يكن السحب مثقلاً بقيد زمني معين و كان للإدارة حق سحب قراراتها غير المشروعة دون التقيد بميعاد ما، وهذه هي المرحلة الأولى من تطور قضاء مجلس الدولة الفرنسي، ولكن سرعان ما اصطدم السحب بقيد الميعاد، وقد انتهج القضاء الفرنسي هذا المسلك ابتداء من حكمه الشهير في قضية السيدة كاشي الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 1922 وهي المرحلة الثانية من تطور قضاء مجلس الدولة الفرنسي، وقد أطررت أحكام المجلس على الأخذ بقيد الميعاد أصبحت قاعدة تقليدية في قصائه، وقد أخذ القضاء الإداري المصري، السوري و الجزائري بذلك وبالتالي فقد أصبحت القاعدة العامة أنه يجوز للإدارة سواء أكانت التي أصدرت القرار أو السلطة الرئاسية لها أن تسحب القرار المعيب أو تلغيه في خلال المدة المحددة

طعن القضائي فيه ، وذلك بغية استقرار الأوضاع القانونية و المراكز الخاصة التي يرتبها القرار<sup>2</sup>، وقد أكدت ذلك الأحكام العديدة لمجلس الدولة الفرنسي والمصري والسوري والجزائري الصادرة في هذا الشأن.

<sup>1</sup> الدكتور بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الاجراءات المدنية والادارية 08-09، ص 432 .

<sup>2</sup> سمية محمد كامل، الشكل في القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

وسنتناول في هذا المطلب موقف كل من الفقه و القضاء الإداري حول المدة المقررة للسحب والمدة التي يجوز فيها سحب القرار الإداري وحالات السحب دون التقيد بالميعاد.

### الفرع الأول: موقف الفقه الإداري والقضاء المقارن من مدة السحب

**1- موقف الفقه الإداري المقارن من مدة السحب:** لقد اختلف الفقه الفرنسي في تحديد ميعاد

سحب القرار الإداري، فمنهم من يرى أن الإدارة هي التي تتقيد في سحب قراراتها بميعاد، ومنهم من يرى أن للإدارة الحق في سحب قراراتها دون التقيد بمدة معينة للسحب. الاتجاه الأول: ويتزعمه الفقيه الفرنسي "هوريو" حيث يرى أن الإدارة يجب أن تتقيد بميعاد الطعن القضائي في حالة سحب قرارها غير المشروعة، وهي مدة 60 يوما وهو ما أكده في قوله "أي خطر يتعرض له ضمان استقرار الأوضاع والعلاقات الاجتماعية. إذا قبل بإمكان السحب في أي وقت، وأن عدم التناقص يعيب البيان القانوني إذا قبل بعدم فتح الباب للطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري للأفراد إلا من خلال ميعاد الشهرين القصيرين في الوقت الذي يمكن فيه للإدارة الإبطال التلقائي لذات القرار دون التقيد بأي ميعاد".

**الاتجاه الثاني:** وي أرسه العميد "دوجي" حيث يرى أن جهة الإدارة يمكنها سحب قراراتها غير المشروعة في أي وقت دون التقيد بميعاد الطعن القضائي<sup>1</sup>، ويرى بعض الفقهاء في مصر تأييد هذا الاتجاه على أساس أن القرار الباطل لا يقيد الجهة الإدارية التي أصدرته، فهي تستطيع الرجوع فيه في أي وقت تشاء وهو ما يجعل الأصل عدم جواز الرجوع في القرارات الفردية الباطلة والرجوع فيها هو استثناء وفي هذا لا شك قلب الأوضاع القانونية.

### 2- موقف القضاء الإداري المقارن من مدة السحب

<sup>1</sup> سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 633.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

في السابق لم تكن الإدارة في فرنسا تتقيد أو تلتزم بأي مدة معينة في سحب القرارات المعيبة، حيث كان بإمكانها سحبها في أي وقت طالما أن القرارات الباطل لا يولد أي حقوق أو مزايا للغير.

ولكن في عام 1922 صدر حكم مجلس الدولة الفرنسي وهو حكم "كاشي" الذي تقرر بمقتضاه أن سحب القرار الإداري غير المشروع، لا يجوز أن يقوم من جانب الإدارة إلا في الميعاد المقرر لدعوى الإلغاء.

وتدور وقائع هذا الحكم في أن السيدة "كاشي" كانت تملك في مدينة ليون الفرنسية بعض الممتلكات<sup>1</sup>، عبارة عن منزل سكني وبعض البساتين والحدائق المؤجرة إلى بستان معفي من سداد القيمة الإيجارية تطبيقاً للقانون الصادر في 9 مارس 1918، ووفقاً لنصوص هذا القانون فإن للمالك أن يطالب بالتعويض قد منح للسيدة المذكورة إلا بصورة جزئية، فاحتكمت السيدة على الوزير الذي لم يقر برفع التعويض وإنما قام بسحب القرار الذي كان قد وافق عليه، كما قرر أن الملكية المكونة من ممتلكات ريفية لا تدخل في مجال تطبيق القانون المذكور<sup>2</sup>.

وبعد فصل مجلس الدولة في الدعوى وقضى بأن الإدارة لا يحق لها قانوناً أن تسحب القرار بعد انقضاء ميعاد الطعن في الدعوى، وقد حدد مجلس الدولة في الحكم الشروط اللازمة لسحب القرارات الإدارية غير المشروعة وغيرها من القرارات، أما مجلس الدولة المصري عند نشأته عام 1946 فقد قيد جهة الإدارة في سحب قراراتها المعيبة بمدة الطعن القضائي وهو 60 يوماً.

ومن أحكام مجلس الدولة الفرنسي والمصري أنها تؤكد على المبادئ الآتية:  
-مدة إلغاء القرار الإدارية المعيبة هي 60 يوماً تبدأ من تاريخ علم صاحب الشأن.

<sup>1</sup> سمية محمد كامل، الشكل في القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 291، 2014.

<sup>2</sup> - شريف يوسف حلمي خاطر، القرار الإداري، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 144.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

- إذا كانت مدة الطعن بالإلغاء فإنه يجوز وقفها أو انقطاعها.
- إذا تم رفع دعوى بإلغاء قرار إداري معيب فإن لجهة الإدارة الحق في سحب هذا القرار في أي وقت قبل صدور حكم في الدعوى.
- لا يشترط صدور قرار إداري بالسحب خلال ميعاد 60 يوما وإنما يكفي أن تكون إجراءات السحب قد بدأت خلال تلك المدة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المدة المحددة للسحب

نتطرق لمدة السحب في القانون الجزائري ثم القانون المصري كما يلي:

#### 1- مدة السحب في القانون الجزائري

إذا كانت سلطة السحب بالنسبة للإدارة يفرضها مبدأ المشروعية، فإن هذه السلطة ذات الآثار الخطيرة علي م ركز الأف ارد المعنيين بالقرار ينبغي أن تمارس خلال مدة زمنية، هي ذاتها مدة أو ميعاد الطعن بالإلغاء و المقدره في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بأربعة أشهر<sup>2</sup>، حسب المادة 829 والتي تنص " يحدد أجل الطعن أمام المحكمة الإدارية بأربعة أشهر، يسري من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار الإداري الفردي، أو من تاريخ نشر القرار الإداري الجماعي أو التنظيمي".

وهذا ما ذهب إليه قضاة مجلس الدولة الجزائري في القرار رقم 880355: الصادر بتاريخ 2000/10/23 في قضية) ب، ع ( ضد المدير العام للأمن الوطني<sup>3</sup>، إذ اعتبروا كل الطعون الواردة خارج الآجال القانونية المحددة في قانون الإجراءات المدنية، غير مقبولة شكلا، وبالتالي لا جدوى من فحص الدفوع الأخرى أو الالتفاف إليها، وبالتالي رفض الدعوى شكلا لورودها خارج الآجال القانونية المنصوص عليها.

<sup>1</sup> شريف يوسف حلمي خاطر، مرجع سابق، ص 137.

<sup>2</sup> Farida ABARKANE , **Le rôle des juridictions administratives dans le fonctionnement de – démocratie**, revue du conseil d'état, N° 04, 2005, p07.

<sup>3</sup> مجلس الدولة، قرار رقم: 880355، بتاريخ 2000/10/23 ، مجلة مجلس الدولة، عدد 88، 2003، ص 355.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

ويمكن أن يقطع الميعاد في السحب الإداري على نحو الأحكام المقررة قانوناً أمام القضاء الإداري حسب المادة 832 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والتي تحدد حالات القطع، حيث تنص على " :تنتقطع آجال الطعن في الحالات التالية:

-الطعن أمام جهة قضائية إدارية غير مختصة.

-طلب المساعدة القضائية

-وفاة المدعي أو تغيير أهليته.

-القوة القاهرة أو الحادث الفجائي.

وتبعاً لذلك قضت الغرف الإدارية للمجلس الأعلى<sup>1</sup> بتاريخ 1985/11/23 بأنه: "... ولكن حيث أنه وطبقاً للمبدأ المعمول به، يبقى أجل الطعن القضائي أمام الجهة القضائية الإدارية قائماً طوال المدة التي تستغرقها الدعوى المرفوعة خطأ أمام جهة تقاض غير مختصة، حتى ولو انتقلت إلى الاستئناف شريطة أن ترفع الدعوى أمام الجهة القضائية غير المختصة خلال أجل الطعن القضائي المعمول به فيما يتعلق برفع الدعوى أمام الجهة القضائية المختصة فيما بعد و شريطة أن ترفع أمام هذه الأخيرة في أجل شهرين ابتداء من تبلغ قرار عدم الاختصاص.

### - مدة السحب في القانون المصري

هذه المدة هي ذات مدة الطعن القضائي بالإلغاء، فالإدارة تسحب القرار المعيب خلال 60 يوماً من صدوره إذا لم تكن هناك مصلحة للفرد في طلب إلغائه قضائياً، فإذا كان هناك مصلحة في طلب الإلغاء فيمكن الإدارة أن تسحب القرار مادام مهدداً بالإلغاء، فإذا كانت قد رفضت بطلب إلغائه أمام مجلس الدولة، فإن للإدارة أن تسحب القرار طالما لم يصدر حكم في الدعوى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المجلس الأعلى، الغرفة الإدارية، قرار رقم: 1985/11/13، المجلة القضائية، العدد: 03، 1989، ص202.

<sup>2</sup> سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 876.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

مدة سحب القرارات المعيبة هي 60 يوماً من تاريخ نشر القرار، يمكن أن توقف أو تقطع في السحب الإداري على نحو الأحكام المقررة للطعن أمام القضاء الإداري في حالة رفع دعوى بطلب إلغاء قرار إداري غير مشروع، فإن للإدارة أن تسحب القرار في أي وقت قبل صدور الحكم. باب السحب يظل مفتوحاً حتى يتم العلم بالقرار من تاريخ النشر والتبليغ يتم السحب بمجرد أن تبدأ الإدارة في إجراءات السحب خلال المدة المحددة ولو قامت بإجراءات السحب بعد ذلك.

### المطلب الثالث: حالات سحب القرار الإداري دون التقيد بميعاد

إن المصلحة العامة تتطلب استقرار الحقوق والمراكز القانونية، ولذا يتم سحب القرارات الإدارية خلال مدة معينة، يتحصن بعدها القرارات الإدارية، وخروجاً عن الأصل العام الذي يقضي بعدم الجواز للإدارة بسحب قرارات بعد فوات المدة المقررة للسحب إلا أنه يجوز للإدارة سحب قراراتها بعد انقضاء ميعاد الطعن في الحالات الاستثنائية والتي نوضحها كالتالي:

### الفرع الأول: حالة انعدام القرار الإداري

القرارات المنعدمة هي تلك القرارات التي تفقد كيانها وتتجرد من مصاف ومقومات التصرف القانوني المنشأ لمراكز قانونية حين تشوبه مخالفة جسيمة تجعله والعدم سواء، ولا يتمتع بما تتمتع به القرار الإدارية السليمة أو المعيبة.

ولقد استقر الفقه والقضاء في كل من مصر وفرنسا على جواز سحب القرارات المنعدمة في أي وقت دون التقيد بأي ميعاد لكونها لا ترتب حقاً، ولا يمكن أن يتولد عنها أي أثر قانوني مهما طال مدة بقائها، ومن ثم لا تتحصن بفوات ميعاد الطعن القضائي<sup>1</sup>.

### 1- التمييز بين القرار الباطل والقرار المنعدم

فرق الفقه والقضاء في كل من مصر وفرنسا في مجال القرار المعيبة بين القرار المنعدم والقرار الباطل، معتمدين في هذه التفرقة على مدى جسامه عدم المشروعية، فالقرار

<sup>1</sup> شريف يوسف حلمي خاطر، مرجع سابق، ص 150.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

يعتبر منعدا إذا بلغت مشروعية حدا من الجسامة تفقده صفة القرار الإداري وتجعله مجرد عمل مادي وذلك كما لو صدر قرار من شخص ليست له صفة الموظف العام أصلا، ويعد القرار باطلا إذا لم تبلغ مخالفة المشروعية فيه حدا من الجسامة<sup>1</sup>، ومنه نستنتج أن القرار الباطل يختلف عن القرار المنعدم من خلال النقاط التالية:

-القرار المنعدم ليس له وجود قانوني فتستطيع الإدارة سحبه في أي وقت تشاء، وعلى ذلك فهو يرتب آثار قانونية وعدم احترامه لا يثير مسؤولية الأفراد، وإذا قامت الإدارة بتنفيذه فهي التي تتحمل التعويض عن الأضرار الناجمة عن القرار المنعدم.

-القرار الباطل يعتبر صحيحا مرتبا لآثاره مادام قائما لم يلغى أو يسحب، وعدم احترامه يثير مسؤولية الأفراد وتنفيذه من جانب الإدارة لا يعتبر خطأ يستتبع المسؤولية.

أ-حالات انعدام القرار الإداري: إن انعدام القرار قد يكون انعدام مادي وقد يكون أيضا انعدام قانوني.

أولا-الانعدام المادي: ويعني عدم وجود القرار الإداري على وجه الإطلاق لا من حيث الظاهر ولا من حيث الباطن، فالقرار الإداري لم يصدر قط وإنما يتوهم البعض وجوده، وقد يتولد هذا الوهم دون خطأ من الإدارة، كأن تبلغ صاحب الشأن بقرار لا وجود له، كما قد يتولد الوهم دون خطأ من الإدارة كأن يعتقد الشخص المعني أن عملا تحضيريا معينا يعتبر قرارا إداريا.

ثانيا-الانعدام القانوني: يعني أن القرار موجود ماديا ومن حيث الظاهر ولكنه من حيث الباطن مشوب بعيب من عيوب عدم المشروعية، يبلغ من الجسامة مبلغا يفقده الصفة القانونية.

3-صور الانعدام القانوني للقرار الإداري: ندرس هذه الصورة من خلال التعرض إلى

حالتين هما:

<sup>1</sup> ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 460، 469.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

أ-الانعدام للانتفاء صفة عضو السلطة الإدارية عن مصدر القرار: يقوم الانعدام في هذه الحالة إذا ما اغتصب فرد عادي صفة الموظف العام أو صدر القرار نتيجة لاغتصاب سلطة إصداره، كأن يصدر عن لا يملك سلطة إصداره.

ب-الانعدام لمخالفة موضوع القرار للقاعدة العليا في الدولة: ويكون القرار الإداري منعدما في هذه الصورة إذا مس حقا دستوريا أو صدر عن الإدارة قرار مما يدخل في اختصاص لإحدى السلطتين التشريعية أو القضائية، أو اتخذت هيئة إدارية أخرى<sup>1</sup>، ويترتب على انعدام القرار الإداري الصادر انعدام جميع القرارات والإجراءات الصادرة استنادا إليه<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: حالة قيام القرار على غش أو تدليس

إن هذه الحالة تتطلب أن نتناولها من خلال التعرض للنقاط التالية:

#### 1-المقصود بحالة الغش أو التدليس

الغش أو التدليس كما هو معلوم من عيوب الرضا، فإذا ما كان القرار الإداري قد صدر نتيجة غش أو خداع من ذي المصلحة، فإنه يكون باطلا وتحصين القرارات المعيبة تستدعيه الضرورات العملية وتبرره حسن نية المستفيد من القرار الإداري المعيب ، أما إذا انعدم حسن النية لدى المستفيد من القرار وكان هو الذي دفع الإدارة إلى استصدار القرار المعيب بغشه أو تدليسه فإنه يكون حينئذ غير جدير بالحماية، تطبيقا للقاعدة المستقرة في فقه القانون من أن الغش يفسد كل شيء<sup>3</sup>.

#### 2-شروط قيام القرار على غش أو تدليس

لا يجوز لشخص أن يستفيد من غشه أو تدليسه على القاعدة القانونية لأن الغش يفسد كل شيء ولكن ليكون هناك غش أو تدليس يشترط ما يلي:

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مرجع سابق، ص 311.

<sup>2</sup> علي خطار الشطناوي، موسوعة القضاء الإداري، طبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص749.

<sup>3</sup> سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص 880.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

أ- وقوع التدليس من المستفيد: يتعين أن يكون الشخص المدلس على الإدارة هو المستفيد من القرار الإداري ذاته حيث أن القصد من فتح ميعاد سحب القرار الإداري في هذه الحالة هو معاقبة المدلس على تصرفه (إيجابيا أو سلبيا) الذي أدى إلى إصدار القرار الخاطئ<sup>1</sup>.

ومن هنا يكون إذا قام شخص غير المستفيد بالقرار الإداري فإنه من غير الجائز أن يضر المستفيد بتصرف لم يصدر عنه إلا في حالة إذا كان المستفيد قد علم بذلك الغش الذي أدخله الغير على الإدارة ورضي بالنتيجة المتمثلة في إصدار ذلك القرار بدون إخبار الإدارة عن وقوع ذلك القرار الذي نتج عنه غش.

ب- وقوع التدليس بسوء نية: وهو أن يكون المستفيد سيء النية بحيث يكون على علم من خلال تصرفه الإيجابي وذلك باستعمال الأساليب والطرق الاحتمالية مما يؤدي بالإدارة إلى الوقوع في خطأ تجعلها تصدر القرار.

ج- أن يكون الغش أو تدليس مؤثرا: يتعين أن يكون غش أو تدليس المستفيد من القرار هو الذي دفع بالإدارة إلى إصداره بمعنى أن القرار الإداري ما كان ليصدر بالمضمون الذي تضمنه لولا الغش أو تدليس، وبكفي في هذا الشأن أن يكون الغش أو التدليس كان لهما وزن كبير لدى الإدارة حال إصدارها القرار<sup>2</sup>.

فإذا ثبت ذلك يجوز للإدارة سحب قرارها في أي وقت، لأنه لا وجود لحق مكتسب إذا كان ناتجا عن غش أو تزوير، ويكون قرار السحب صحيحا حتى ولو لم يكتشف التزوير إلا بعد صدوره، مادام أن التزوير موجود قبل صدور قرار السحب.

<sup>1</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات

القانونية، 2008، ص ص 317، 320.

<sup>2</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، نفس المرجع، ص 316.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

وهو ما قضت به الغرفة الإدارية لمجلس الدولة في قرارها<sup>1</sup> رقم 06/2329 بتاريخ 2006/11/29 في قضية (ف، ب) ضد والي ولاية البليدة، حيث تتلخص وقائع القضية في أن السيد (ف، ب) قدم وثائق مزورة لأجل الحصول على قرار الاستفادة من مستودع، ففضى مجلس الدولة بأن الحق الناشئ له ليست له صفة الحق المكتسب لكونه مبني على التزوير، وبإستطاعة الإدارة سحبه ولو خارج ميعاد الأربعة أشهر.

### الفرع الثالث: حالة سحب التسويات الخاطئة للمرتبات

صرف المرتبات وملحقاتها يتم استناد إلى قرار ضمني تحتويه قوائم المرتبات والمعاشات التي تخول الدفع للموظفين، وكان مقتضى ذلك أنه إذا أخطئت الإدارة وأمرت بأن يصرف لأحد الموظفين أكثر مما يستحق أن يستقر الأمر الإداري الصادر بذلك بعدم مرور مدد التقاضي العادية وفقا للقواعد العامة لسحب القرارات الإدارية، ولكن مجلس الدولة الفرنسي جرى عكس ذلك وقرر أن الشروط لخاصة بسحب القرارات الإدارية المعيشية والغائها بالطريق الإداري لا تنطبق على استرداد الإدارة للأجور والمرتبات التي تكون قد صرفت للموظفين العموميين على خلاف القانون، أو للإدارة استرداد هذه المبالغ خلال خمس سنوات<sup>2</sup>، والموظف الذي يجب أن تسوى حالته لا يستمد حقوقه من تلك التسوية إنما يستمدها من القانون مباشرة أو من القاعدة التنظيمية التي تقرر هذا الحق، وبالتالي فالتسوية حقا للأف ارد يمنع المساس بها إذا ما صدرت غير مشروع، وقد أجاز مجلس الدولة الفرنسي والمصري للجهات الإدارية سحب التسويات الخاطئة في أي وقت.

### الفرع الرابع: حالة القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة

والتي يجوز فيها سحب القرارات الإدارية دون التقيد بالمدة ولكن مجلس الدولة المصري فرق بين ما إذا كانت الإدارة قد مارست اختصاصا في حدود القانون بدرجة لا تترك أي حرية في تقدير في أنه يكون لها أن ترجع في قراراتها كلما أخطأت في تطبيق

<sup>1</sup> مجلس الدولة، الغرفة الإدارية، قرار رقم: 06/2329 بتاريخ 2006/11/29 .

<sup>2</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 726 .

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

القانون دون التقيد بالمدة على العكس من ذلك إذا مارست الإدارة اختصاصا تقديريا فإنه لا يجوز لها أن ترجع في قراراتها المعيب خلال المدة<sup>1</sup>.

فالسطة التقديرية تمنح الإدارة في تسيير شؤونها بإصدار القرارات المناسبة والملائمة لأعمالها، إلا أن السطة التقديرية ليست دائمة بل تقابلها السطة المقيدة والتي يفرض بها القانون على الإدارة اتخاذ القرارات الإدارية كلما توفرت شروط معينة يحددها القانون ولا يترك للإدارة حرية في التقييم ويكون لها أن ترجع عن قراراتها دون تقيد بالميعاد. وبالنسبة للسطة التقديرية فإنه أيضا يجوز للإدارة أن تسحب قرارها المعيب.

### الفرع الخامس: حالة القرارات الكاشفة للحقوق.

ذهب القضاء الإداري المصري وكذلك الأردني تيري ار لعدم تقيد بعض القرارات الإدارية بميعاد السحب إلى التمييز بين القرارات الكاشفة للحقوق والقرارات المنشئة لها. فالأولى هي تلك التي لا ترتب حقوق أو مزايا لصاحب الشأن، فهي مقررة بحكم القانون ولا تعدو أن تكون كاشفة للحق ومسجلا له.

والثانية هي تلك التي تنشئ م اركز لأصحاب الشأن فيها صادرة بحدود سلطة تقديرية ويستخلص من ذلك أن القرارات المنشأة للحقوق تتحصن بعد فوات ميعاد السحب<sup>2</sup>.

وقد تعددت الآراء حول القرارات الكاشفة والقرارات المنشئة ومن بينهم العميد سليمان الطماوي الذي أرى ضرورة التمييز بينهما من حيث يرى أن القرارات المنشئة تستقر بمرور مدد الطعن القضائي في حين أن القرارات الكاشفة غير مستقرة ويمكن للإدارة سحبها في أي وقت متى كانت غير مطابقة للقانون.

<sup>1</sup> محمد أنور حمادة، القرارات الإدارية و رقابة القضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 65.

<sup>2</sup> - فهد عبد الكريم أبو العثم، القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، 2005، ص 125.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

### المبحث الثاني: آثار مترتبة عه سحب القرارات الإدارية

الأصل ان يتم سحب اي قرار بصدور قرار صاحب صراحة عن مصدر القرار المسحوب او من رئيسه وقد يكون ضمنيا بان تتخذ الإدارة قرارا لا يستقيم الا على أساس سحب القرار غير المشروع<sup>1</sup>.

فالسحب هو إعدام وانهاء الآثار القانونية للقرارات الإدارية غير المشروعة بأثر رجعي أي القضاء على آثارها بالنسبة للماضي والحاضر والمستقبل.

وتتم عملية سحب القرارات الإدارية من طرف السلطات الإدارية الولائية والرئاسية المختصة في خلال المدة الزمنية القانونية لإجراء عملية السحب، فينتج السحب آثاره بأثر رجعي بمعنى أن القرار المسحوب يعتبر كأن لم يكن. ومقتضى الحكم الصادر بالإلغاء - وهي ذات مقتضيات الساحب - إرجاع الحالة إلى ما كانت إليه قبل صدور القرار الملغى على أن تمتنع الإدارة عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي يبني عليه ترتيب أثر لهذا القرار بعد إلغائه أو بعد سحبه<sup>2</sup>، فتتحمل الجهة الإدارية التزامين حيال القرار الساحب أو حكم الإلغاء، أولهما سلبي بالامتناع عن ترتيب أي أثر للقرار المسحوب، وثانيهما إيجابي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم أو القرار الساحب وعلى ذلك فإن آثار القرار الساحب تتخذ نوعين من الآثار الهادمة والآثار البناءة للقرار الساحب.

### المطلب الأول: الآثار الهادمة للقرار الإداري الساحب

ويتمثل في الجانب السلبي من سحب القرارات الإدارية حيث يترتب على قرار السحب آثار تهدم القرار السابق تظهر في إزالة القرار المسحوب بأثر رجعي منذ تاريخ صدوره، ويترتب على القرار الساحب تجريد القرار المسحوب من قوته القانونية من وقت صدوره ومحو آثاره التي تولدت عنه، ومقتضى الأثر الرجعي للسحب هو أن تتدخل الإدارة بقرار آخر جديد لسحب القرار السابق الذي ولد معيبا من وقت صدوره، وتطبيقا لهذا النوع

<sup>1</sup> بولخير عادل السعيد، القانون الإداري، دار الثقافة، الجزائر، 2005، ص 189، ص 109

<sup>2</sup> عبد الحكم فودة، الخصومة الادارية، مرجع سابق، ص 399.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

من آثار السحب قرر القضاء أن القرار الساحب يترتب عليه رد الموظف المبالغ التي تقاضاها بطريق الخطأ، و من قضاء مجلس الدولة الفرنسي في هذا الخصوص أن القرار الصادر بسحب تعيين أحد الموظفين بأثر رجعي كل المزايا المالية التي ترتبت على هذا التعيين، وبنفس المبدأ أخذت محكمة القضاء الإداري المصرية في حكمها الصادر في 51 ديسمبر 1952 إذ بعد أن قررت مبدأ رد الموظف المبالغ التي تقاضاها خطأ قررت أن الرد لا يكون عن طريق الحجز على مرتبه لأن الخطأ الذي يؤدي إلى السحب ليس من الأسباب التي تجيز الحجز على المرتب<sup>1</sup>.

ويرى الدكتور حسني درويش أن الرجعية في شأن سحب القرارات الإدارية غير المشروعة قد تبدو غير مقبولة، ومثال ذلك سحب القرار الصادر بتعيين موظف يقتضي الأثر الرجعي للسحب اعتبار الأعمال الصادرة عنه معدومة لصدورها من غير مختص ومع ذلك تبقى في الحدود التي تقتضيها نظرية الموظف الفعلي أو الواقعي،<sup>2</sup> ومثلا في حالة سحب قرار فصل موظف من الخدمة فإن الأثر الرجعي لقرار السحب أن تضمن عدم انقطاع الرابطة الوظيفية منذ صدور قرار الفصل وليس فقط من تاريخ القرار الساحب فإنه لا يتضمن صرف أجر العامل عن الفترة ما بين الفصل والسحب، ذلك أن هناك قاعدة أخرى مفروض إعمالها في خصوص الحال مقتضاها أن الأجر مقابل العمل ومادام لا يوجد به العامل في فترة الفصل فلن يوجد بالتوازي ما يستحق عنه أجراً.

### المطلب الثاني: الآثار البناءة للقرار الإداري الساحب

ويتمثل في الجانب الإيجابي من سحب القرارات الإدارية، إذ أن القرار الساحب لا يستهدف إلغاء القرار المسحوب بأثر رجعي فحسب وإنما يتعين بحكم اللزوم إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار المسحوب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحكم فودة، الخصومة الإدارية ج2، مرجع سابق ص356.

<sup>2</sup> حسني درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 454.

<sup>3</sup> عبد الحكم فودة، الخصومة الادارية، مرجع سابق ص355.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

وبالتالي فإن جهة الإدارة تلتزم بإصدار كافة القرارات التي يقتضيها تحقيق إعادة الحال إلى ما كانت عليه فإن القرار المسحوب قرار إداري صادر بفصل موظف وعليه يتعين على الإدارة إصدار قرار بإعادة الموظف إلى عمله كما لو كانت خدمته مستمرة وترتب كافة الآثار التي تنجم عن ذلك<sup>1</sup>.

حيث يتم إعادته إلى نفس الوظيفة السابقة ووضعه بين إقرانه في الدرجة ذاتها، ويتقاضى نفس المرتب وفي هذه الحالة تنطبق على حلة سحب قرار الإحالة إلى المعاش، وقد استقر قضاء مجلس الدولة الفرنسي على هذه القاعدة في حكمه الصادر بتاريخ 22 مايو 1953، ويخلص في أنه على إثر خلاف نشب بين مدير الأمن العام ومدير البوليس القضائي ترك هذا الأخير وظيفته فصدر قرار بفصله وبعد مضي ثلاث سنوات صدر قرار بسحب الجزاءات التي صدرت ضده والتي ترتبت على ترك الوظيفة وإعادته إلى نفس الوظيفة التي كان يشغلها قبل فصله<sup>2</sup>.

ونستخلص من كل ما تقدم إلى أن السحب يزيل القرار المسحوب من الوجود بأثر رجعي ويعتبر كأنه لم يكن، كما يعود بالحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار المسحوب وعلى الجهة الإدارية إصدار كافة القرارات واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الغاية<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: الإشكالات التي تثيرها آثار سحب القرارات الإدارية

لا شك أن نظرية السحب الإداري تثير مجموعة من الإشكالات الخاصة بآثار تطبيق سلطة السحب لذلك سوف نتطرق إلى أهم هذه الإشكالات من خلال:

- معرفة هل يجوز للسلطة الإدارية تجديد عملية السحب الإداري

<sup>1</sup> حمدي ياسين عكاشة، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> حسني درويش عبد الحميد، نفس المرجع، ص 455.

<sup>3</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، ص 771.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

-معرفة آثار سلطة السحب على دعوى السحب

القضائي الفرع الأول: مسألة سحب القرارات الإدارية

الساحبة

حتى يكون قرار السحب صحيحا يجب أن تراعي الإدارة في إصداره القواعد العامة للقرارات الإدارية من جهة، ومن جهة أخرى القواعد الخاصة بالسحب المشروع، وعليه إذا أخلت الإدارة بإحدى هذه الأحكام والشروط تكون قرارات سحبها غير مشروعة، والسؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو هل يمكن للإدارة أن تكرر عملية السحب إذا توافرت شروطها بحيث نجد أن القضاء غير مستقر على الأخذ بحكم واحد، فالقضاء الفرنسي يجيز للإدارة القيام بسحب قراراتها الساحبة المعيبة وترتيباً على لك يعتبر القرار المسحوب كأن لم يسحب ولم ينفذ من تاريخ سريانه لأول مرة وتستمر المراكز القانونية المسحوبة بقرارات سحب معيبة<sup>1</sup>، فالقرار الساحب يرد عليه السحب كأى قرار إداري فإذا كان قرار السحب معيباً يتعين سحبه في خلال مدة الطعن القضائي وإلا تحصن من السحب والإلغاء معاً.

أما إذا نظرنا إلى وجهة نظر القضاء المصري فنجده مختلف تماماً عن نظيره الفرنسي حيث أنه قرر مبدأ عام يقضي بعدم جواز سحب القرار الساحب وفي حالة إذ ما صدر هذا الأخير معيباً فإنه يجب اعتباره كأنه لم يكن وفقاً لقاعدة الساقط لا يعود، وهذا ما أكدته حكمه الصادر بتاريخ 1990/10/01<sup>2</sup>.

والملاحظ أن القضاء الفرنسي له نظرة إيجابية في الموضوع حيث في قيام الإدارة لهذا التصرف تحقيقاً لمبدأ المشروعية أما القضاء المصري نجده ينكر حق الإدارة في القيام بسحب قرارات السحب السابقة باعتبار أن هذه المسألة لا يتقبلها المنطق لأننا نقوم بإعادة إحياء قرار أعدم وفقد كل مقوماته.

<sup>1</sup> عبد الحكم فودة ، الخصومة الادارية، مرجع سابق، ص 298.

<sup>2</sup> حمدي ياسين عكاشة، مرجع سابق، ص 1976.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

هذا عن قرارات السحب المعيبة فما موقف القضاء من سحب الإدارة لقرارات السحب السليمة، إذا كان قرار السحب سليما وقامت الإدارة مع ذلك بسحبه كان قرار السحب الجديد معيب بدوره وعرضة لسحب ثالث خلال مدة الطعن القضائي وهم ما يعرف "بسحب السحب" وهذا ما أشار إليه مجلس الدولة الفرنسي في حكمه في قضية : sociale <sup>1</sup>.

Ministère d'affaires

### الفرع الثاني: أثر سحب القرارات المعيبة على دعوى سحبها

إذا أرادت الإدارة إنهاء قراراتها سواء من تلقاء نفسها أو بطلب من الأفراد فهذا قد يأخذ منها وقتا طويلا أو قصيرا حسب الأحوال لاتخاذ قرار يقضي بإعادة الأوضاع إلى حالها، ولهذا فقد تصدر قراراتها أحيانا متأخرة مما يدعو الأفراد إلى رفع دعوى لإلغائها وقد تصدرها أثناء نظر الدعوى، لذلك نتساءل ما هو مصير دعوى الإلغاء في مثل هذه الحالات وما هو واجب الإدارة في مثل هذه الحالات، وهو ما يتجلى أولا في حالة قيام الإدارة بسحب القرار الإداري المعيب قبل إقامة أو رفع دعوى لإلغائه، فإذا ما أصدرت الإدارة قرار يقضي بسحب القرار غير المشروع فإن هذا القرار الأخير يصبح منعما أي لا وجود له على الإطلاق فإذا أقام المتضرر من القرار برفع دعوى الإلغاء يطلب فيها إلغاء هذا القرار تحقيقا لمبدأ المشروعية فهنا يجب على القاضي أن يرفض الدعوى شكلا نظرا لافتقاده شرط المصلحة لأن المصلحة هي شرط شكلي هام لقبول دعوى الإلغاء ولذلك يطبق هنا مبدأ "لا دعوى دون مصلحة"، وتعود مصاريف رفع الدعوى على ارفعها وليس على الإدارة باعتبار أن الإدارة قامت بواجبها في الوقت المناسب.

ويظهر ثانيا في حالة قيام الإدارة بسحب القرار الإداري المعيب بعد رفع دعوى الإلغاء، إذا قامت الإدارة بالتدخل لسحب قراراتها غير المشروعة بعد رفع الدعوى فعلا وقبل صدور حكم الإلغاء فإن تصرفها يكون مشروعاً لوقوعه داخل الإطار الزمني المحدد

<sup>1</sup> حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية c dame Gosselin Ministère d'affaires sociales, قضى بأن

سحب القرار السليم يعتبر قرار معيبا يجوز سحبه أو إلغائه خلال مدد الطعن القضائي.

## الفصل الثاني: طرق سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنها

لتدخلها عن طريق السحب، لكن الإدارة في هذه الحالة تتقيد في عملية السحب بطلبات الخصوم في الدعوى فيجب أن يكون قرارها مبنيًا على نفس أسباب الطعن القضائي وأن يتحدد نطاقه بنفس الحدود<sup>1</sup>، وعليه فقرارها السحب في هذه الحالة يؤدي إلى إنهاء الخصومة لانتهاء شرط أساسي من شروطها وهو الوجود القانوني للقرار المطلوب إلغاؤها لأن هذا القرار أصبح منعدماً.

أما الحالة الثالثة هي قيام عملية السحب بعد صدور حكم الإلغاء ففي هذه الحالة يكون حكماً لإلغاء صحيحاً وهو الذي يعتد به بحيث يعيد الأوضاع إلى حالتها الأولى، أما السحب فلا قيمة له ولا أثر له، كما لا يمكن تحميل الإدارة تكاليف رفع الدعوى في هذه الحالة.

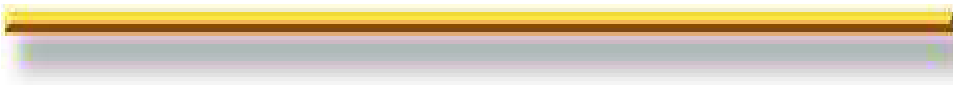
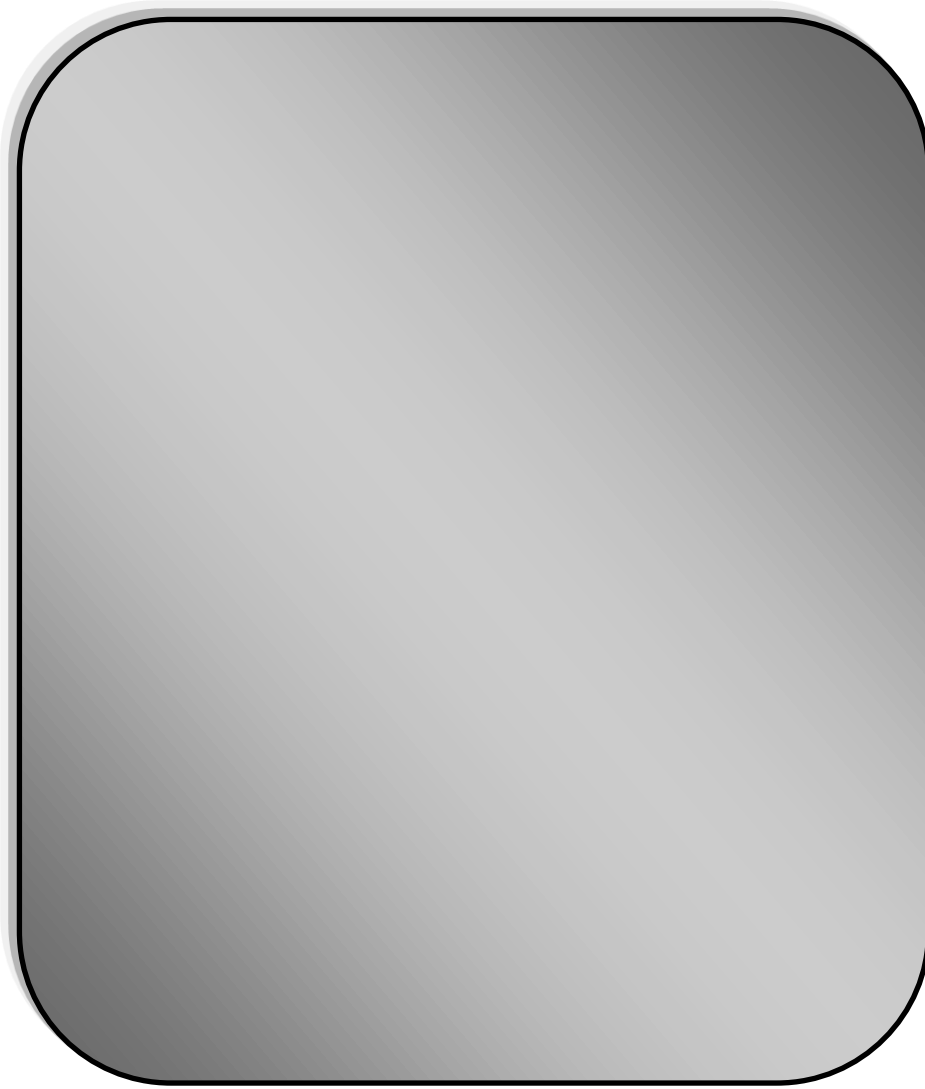
وكختام لهذا الفصل نصل إلى أن السحب هو من بين الطرق التي ينتهي بها القرار الإداري بإرادة الإدارة ويترتب على سحب القرار الإداري، إلغاء كافة الآثار الناشئة عنه سواء تلك التي ترتب في الماضي أو التي يمكن أن تترتب في المستقبل بالإضافة إلى التزام الإدارة بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار.

إلا أن هناك بعض القرارات الإدارية التي يتم سحبها دون التقيد بالمدة المحددة للسحب كحالة انعدام القرار الإداري أو قيامه على غش أو تدليس وغيرها من لحالات المبنية سابقاً، ويترتب على سحب القرار الإداري آثار إذ يعتبر وكأنه لم يكن من تاريخ صدوره كما يعتبر سحب القرار الإداري قراراً إدارياً جديداً، وهو بذلك يخضع لكل ما تخضع القرارات الإدارية من قواعد وأحكام بما فيها قابليته للتظلم منه والطعن فيه قضائياً وبانقضاء المدة القانونية على القرار غير المشروع دون سحبه إدارياً أو إلغاؤه قضائياً يؤدي إلى تحصنه ولكن لا يؤدي ذلك إلى إغلاق الباب نهائياً في وجه المتضرر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية ص 772.

<sup>2</sup> عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 310.

خاتمة



من خلال ما تقدم في موضوع الدراسة المتعلق بسحب القرارات الإدارية، عرضنا ما استقر عليه كل من الفقه والقضاء فيما يتعلق بضوابط السلطة الإدارية، وهي تضع نهاية لقرار كانت قد أصدرته عن غير طريق القضاء، فتعدم القرار وما ترتب عليه من آثار، كأنه لم يكن، وتجلى لنا أن سحب القرارات الإدارية من المسائل الشائكة في القانون العام، وهو أخطر أساليب إنهاء القرار الإداري، لما يترتب عن السحب من نتائج تضر باستقرار المراكز القانونية والحقوق المكتسبة.

فيمنح المشرع للإدارة العامة السلطة التقديرية للقيام بأعمالها حفاظاً على المصلحة العامة، فأعطاهم الحق في سحب قراراتها المعيبة، وتصحيحها إذا أرت بأنها غير مشروعة أو غير ملائمة للأوضاع، فيكون السحب جزءاً لعدم المشروعية أو لعدم الملائمة.

وفي إطار الرقابة الإدارية، فإن السحب يعتبر كمرقبة على أعمال الإدارة تلقائي، وذلك للتأكد من مشروعية التصرفات التي قامت بها، ويعتبر مبدأ المشروعية من المبادئ التي يقوم عليها سحب القرار الإداري، لتجنب دعوى الإلغاء، والتي تعد إحدى الأسس التي تعتمد عليها فكرة سحب الإدارة لقراراتها، لأن الإدارة بسحبها لقرارها المعيب تتجنب إغائه قضائياً، وتتجنب بذلك ساحة القضاء كمدعي عليها لسحب قراراتها.

فعملية السحب الصحيحة و المنتجة لآثارها القانونية، يجب أن تكون وفق محورين، الأول حق الغدارة في تصحيح الأوضاع المخالفة للقانون إعمالاً لمبدأ المشروعية، والثاني وجوب استقرار الأوضاع و المراكز القانونية للأفراد المترتبة على القرار الإداري، ويجب أن تكون وفقاً لحدود وشروط تم ذكرها و كفيات ومواعيد حددها المشرع.

وقد تطرقنا في بحثنا هذا إلى المبادئ التي تحكم سلطة السحب، وتحديد القرارات الجائز سحبها مشروعة كانت أو غير مشروعة، وشروط السحب، والجهة المختصة بالسحب في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فخصصناه لكيفية سحب القرارات الإدارية و الآثار

المرتتبة عنه، فذكرنا كيفية السحب و ميعاده الذي يعتبر شرط أساسي لصحة قرار السحب، و إلا أصبح القرار محصنا، وتطرقنا إلى حالات سحب دون التقيد بميعاد، وآثار السحب.

ومن خلال دراستنا السابقة لموضوع سحب القرار الإداري نخلص إلى النتائج التالية:

1. يترتب على سحب القرار، إلغاء كافة الآثار الناشئة عنه في الماضي و المستقبل

،بالإضافة إلى التزام الإدارة بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار .

2. تميز السحب الإداري عن غيره من الأساليب الأخرى، كالإلغاء الإداري و السحب القضائي.

3. السحب وسيلة في يد الإدارة لتفادي الطعن القضائي و احترام لمبدأ المشروعية

4. يجب أن يتم السحب خلال المدة الزمنية القانونية المقررة، ومن طرف السلطات الإدارية المختصة، و إلا شابه عيب من عيوب المشروعية.

5. يجب أن يتم السحب وفقا لإجراءات وشكليات محددة.

6. استثناء قد يتم السحب خارج الميعاد في حالات تم ذكرها.

7. إن انقضاء المدة القانونية على القرار غير المشروع دون سحبه إداريا أو قضائيا ،وتحصنه لا يؤدي إلى إغلاق الباب نهائيا في وجه المتضررين، بل يظل أمامهم أكثر من طريق، وذلك مثل حقهم في التعويض.

8. يعتبر السحب قرار إداريا جديدا، وهو بذلك يخضع لكل ما تخضع له القرارات الإدارية من قواعد وأحكام، بما فيها قابليته للتظلم منه، والطعن فيه قضائيا.

**أما التوصيات والاقتراحات فتتمثل فيما يلي:**

1. رفع القيود الشكلية على الإدارة حتى تسرع عملية النشاط الإداري.

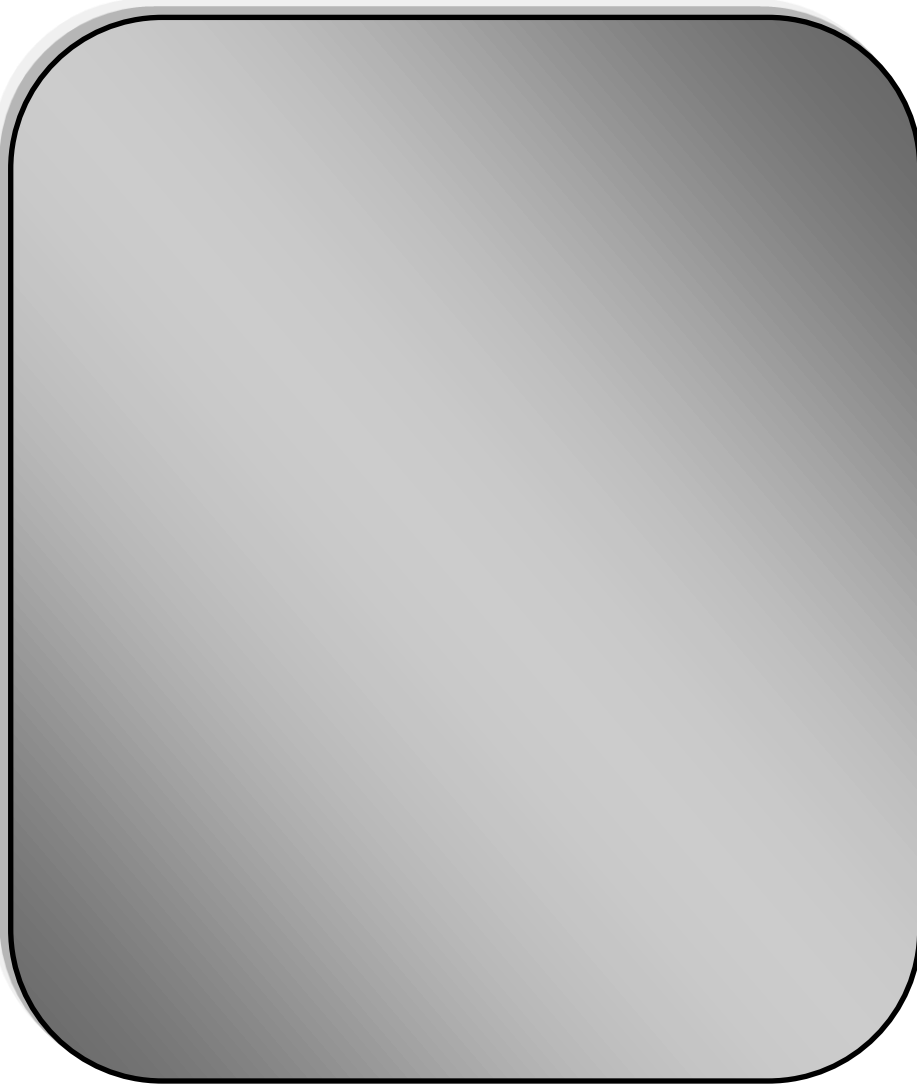
2. القرارات الإدارية الخاطئة يجب أن لا تتحصن بمرور مدة الطعن القضائي، و يجري عليها ما يجري على القرارات المنعدمة

3. تبسيط إجراءات السحب وكيفياته.

4. يجب أن يكون هناك تنسيق بين الإدارة و القضاء في هذا المجال، لتوحيد الآراء والمواقف حول موضوعنا هذا.

وفي الأخير فإنه نظراً لأهمية الموضوع، فإننا نقترح بأن يقوم المشرع بتقنينه، مستعينا في ذلك بما استقر عليه العمل، وما توصل إليه القضاء من خلال أحكام المحاكم الإدارية، وآراء الفقهاء، وبما يتماشى و ظروف الإدارية، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى الإدارة العامة، وحسن سير المرافق العامة.

# قائمة المراجع



## المراجع باللغة العربية

### أولاً: الكتب

1. أنور أحمد رسلان ،وسيط القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1990.
2. أحمد إسماعيل ،أثر تغيير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية، مجلس جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق جامعة دمشق المجلد 21، العدد الأول.
3. إبراهيم النجار، أحمد زكي بدوي، يوسف شلالا، القاموس القانوني، مكتبة لبنان، بيروت، 2002 .
4. بولخير عادل السعيد ،القانون الإداري، دار الثقافة، الجزائر، طبعة 2005.
5. بريارة عبد الرحمان ،(شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية) قانون (09/08)، منشورات بغدادي، الجزائر، الطبعة الثانية ،2009.
6. حسني درويش عبد الحميد ،نهاية القرار الإداري عن غير طريق القضاء، دراسة مقارنة ،دار أبو المجد الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية ،2008.
7. حسين بن شيخ آث ملويا ،دروس في المنازعات الإدارية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية ،2006.
8. كوسة فضيل ،القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر، طبعة. 201
9. ماجد ارغب الحلو ،القانون الإداري ،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،طبعة، 2008.
10. محمد السناري ،نفاذ القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، الاسراء للطباعة ،الإسكندرية،2004.

11. محمد الصغير بعلي ،القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر، الجزائر، طبعة،2005.
12. محمد الصغير بعلي ،المحاكم الإدارية (العرف الإدارية)، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،2004.
13. محمد أنور حمادة ،القرارات الإدارية ورقابة القضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، طبعة ،2004.
14. محمد عبد الحميد بوزيد ،رقابة القضاء الإداري، دار الطباعة العربية، القاهرة، طبعة 2000،،
15. محمد فؤاد عبد الباسط ،القانون الإداري، دار فكر الجامعة، الإسكندرية، طبعة ،2008.
16. ناصر لباد ،الأساسي في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار المجدد للنشر، الجزائر ،بدون سنة.
17. سعيد عصفور، حسن خليل ،القضاء الإداري، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية.
18. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة2004.
19. سليمان محمد الطماوي ،مبادئ القانون الاداري ( دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي ، الطبعة 2007،القاهرة.
20. سليمان محمد الطماوي ،النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الخامسة ، 2007 .
21. سمية محمد كامل، الجامعة الإفريقية الجزائر ،الشكل في القرارات الإدارية، دراسة مقارنة، طبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزائر، طبعة ،2014.

22. سهيل ادريس ،القاموس العربي، دار الآداب للنشر والتوزيع، الطبعة 16، بيروت 1995.
23. عبد الحكم فوده ،الخصومة الإدارية، بطلان وانعدام وسحب القرارات الإدارية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، طبعة ،1997.
24. عبد العزيز عبد المنعم خليفة ،القرارات الإدارية في فقه وقضاء مجلس الدولة، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
25. عبد العزيز عبد المنعم خليفة ،القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، طبعة الأولى ،المركز القومي للإصدارات القانونية ، طبعة،2008.
26. عبد الله طالب ،القانون الإداري ،الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، منشورات جامعة دمشق، طبعة ،2016.
27. عادل بوعمران، النظرية العامة للقرارات و العقود الإدارية، دراسة تشريعية فقهية قضائية، دار الهدى، عين مليلة، طبعة،2010 .
28. عمار بوضياف ،القرار الإداري، دراسة تشريعية، قضائية، فقهية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى ،2007.
29. عمار عوابدي ،النظرية العامة للمنازعات العامة الإدارية في النظام القضائي، دار هومة ، الجزائر، بدون سنة.
30. عمار عوابدي ،نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري، دار هومة، الطبعة الخامسة ،2009 .
31. فهد عبد الكريم أبو العثم، القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان ،طبعة،2005.

ثانيا: النصوص القانونية والتنظيمية

أ-الدستور: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المستوفى بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، جريدة رسمية عدد 67، لسنة 1996، المعدل بالقانون رقم 30/02، المؤرخ في 10 افريل 2002، جريدة رسمية عدد 52، لسنة 2002، المعدل والمتمم بالقانون رقم 19/08، المؤرخ في 21 نوفمبر 2008، جريدة رسمية عدد 36، سنة 2008، المعدل بموجب القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016، جريدة رسمية عدد 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

ب-القوانين والأوامر

1. القانون العضوي رقم 01/98 مؤرخ في 30/05/1998 المتضمن اختصاص مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 01 جويلية 1998.
2. قانون رقم 10/11 المؤرخ في 26/06/2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 03 جويلية 2011.
3. قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية عدد 12 مؤرخة في 29 فيفري 2012.
4. قانون رقم 09/08 المؤرخ في 23/02/2008 متضمن قانون الإجراءات المدنية الإدارية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 21 المؤرخة في 25 فيفري 2008.
5. أمر رقم 278/65 المؤرخ في 16/11/1965 متعلق بالتنظيم القضائي ، الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في أكتوبر 1965.
6. أمر رقم 03/06 المؤرخ في 15/07/2006 المتعلق بالقانون الأساسي للتوظيف العمومية، الجريدة الرسمية رقم 46 مؤرخة في جويلية 2006.

ج-المراسيم:

1. مرسوم تنفيذي رقم 59/85 المؤرخ في 23/03/1985 المتضمن القانون الأساسي لعمال المؤسسات والإدارات العامة. الملغى بموجب الامر 03/06 المؤرخ في 15/07/2006، الجريدة الرسمية رقم 46 مؤرخة في جويلية 2006.
2. مرسوم تنفيذي 356/98 المؤرخ في 14/11/1998 يحدد كيفيات تطبيق القانون 02/98 متعلق بالمحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية رقم 48 مؤرخة في نوفمبر 1998

ثالثا: القرارات القضائية

1. المحكمة العليا الجزائرية، الغرفة الإدارية، المجلة القضائية، العدد 03، سنة 1994
2. المحكمة العليا الجزائرية، الغرفة الإدارية، المجلة القضائية، العدد 03، سنة 1989
3. مجلس الدولة الجزائري، مجلة مجلس الدولة، العدد 88، سنة 2003.
4. مجلس الدولة الجزائري، مجلة مجلس الدولة، العدد 05، سنة 2004.

رابعا: الرسائل الجامعية

1. بقشيش خديجة، تأثير القرارات الإدارية على الحريات الأساسية للأفراد (سحب القرارات الإدارية)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، 2013.
2. بن كدة نور الدين، مبدأ المشروعية في القرار الإداري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر 2014/2015.
3. مبارك محمد الصالح، ضابط الميعاد في سحب القرار الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.

4. عبد المالك بوضياف ،ضوابط السلطة الإدارية في سحب قراراتها، مذكرة ماجستير ،  
كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

ب-المراجع باللغة الفرنسية:

1. FARIDA abarkane, le role des juridictions administratives dans le fonctionnement de democratie, revue du conseil d' Etat N 04.2005.
2. GILLE leberton, droit administratif genzral, 4<sup>eme</sup> edition, dallaz, france, .2007
3. PIERRE-laurent frier, precis de droit administratif, 3<sup>e</sup> edition, montchstien, France.
4. BOUNARD-rouger , precis de droit administratif, librairie generaale de droit, France, 1943.
5. FORGET-jean pierre, le regime juridique et administratif de permis de construire, France, 1977.

فهرس



المحتويات



شكر وعرهان

إهداء

مقدمة.....أ-د

05.....الفصل الأول: ماهية سحب القرارات الإدارية

05.....المبحث الأول: مفهوم السحب

07.....المطلب الأول: تعريف السحب

07.....الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لسحب القرار الإداري

08.....الفرع الثاني: المفهوم الفقهي لسحب القرار الإداري

10.....الفرع الثالث: الأساس القانوني للسحب و طبيعته الإدارية

14.....المطلب الثاني: تمييز السحب عن غيره من الأساليب المشابهة

14.....الفرع الأول: تمييز السحب الإداري عن الإلغاء القضائي

16.....الفرع الثاني: تمييز السحب الإداري للقرارات الإدارية عن الإلغاء الإداري

22.....المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم سلطة السحب

22.....الفرع الأول: السحب وسيلة لتفادي الطعن القضائي

23.....الفرع الثاني: سحب القرار غير المشروع أمر ملزم للإدارة

25.....الفرع الثالث: السحب وسيلة لاحترام مبدأ المشروعية

26.....المبحث الثاني: ظوابط سحب القرار الإداري

26.....المطلب الأول: تحديد القرارات الجائز سحبها

26.....الفرع الأول: سحب القرارات الإدارية غير المشروعة

28.....الفرع الثاني: سحب القرارات الإدارية المشروعة

29.....المطلب الثاني: شروط السحب الإداري للقرارات الإدارية

29.....الفرع الأول: أن يكون القرار المسحوب من القرارات الجائز سحبها

الفرع الثاني: أن تنصب عملية السحب الإداري على القرارات الإدارية غير المشروعة. 30

الفرع الثالث: أن يتم السحب الإداري للقرارات الإدارية خلال المدة الزمنية القانونية

المقررة..... 31

الفرع الرابع: أن يتم سحب القرارات الإدارية من قبل السلطات الإدارية المختصة... 31

المطلب الثالث: الجهة المختصة بسحب القرارات الإدارية ..... 32

الفرع الأول: القرارات الإدارية النهائية..... 32

الفرع الثاني: سحب القرارات الإدارية عن طريق سلطة تعلو سلطة إصدارها... 34

الفرع الثالث: اختصاص سحب القرار الإداري في التشريع الجزائري..... 34

**الفصل الثاني: كيفية سحب القرارات الإدارية والآثار المترتبة عنه.... 37**

**المبحث الأول: كيفية سحب القرارات الإدارية ..... 37**

المطلب الأول: اجراءات سحب القرارات الإدارية ..... 37

الفرع الأول: السحب التلقائي للقرار الإداري..... 37

الفرع الثاني: سحب القرار الإداري بناءً على طلب من صاحب الشأن..... 38

المطلب الثاني: ميعاد سحب القرارات الإدارية..... 41

الفرع الأول: موقف الفقه الإداري والقضاء المقارن من مدة السحب..... 42

الفرع الثاني: المدة المحددة لسحب ..... 44

المطلب الثالث: حالات سحب القرارات الإدارية دون التقيد بميعاد ..... 46

الفرع الأول: حالة انعدام القرار الإداري..... 46

الفرع الثاني: حالة قيام القرار على غش أو تدليس ..... 48

الفرع الثالث: حالة سحب التسويات الخاطئة للمرتبات ..... 50

الفرع الرابع: حالة القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة..... 50

الفرع الخامس: حالة القرارات الكاشفة للحقوق ..... 51

**المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن سحب القرارات الإدارية.....52**

المطلب الأول: الآثار الهادمة للقرار الإداري الساحب.....52

المطلب الثاني: الآثار البناءة للقرار الإداري الساحب.....53

المطلب الثالث: الإشكالات التي تثيرها اثار سحب القرارات الإدارية .....54

الفرع الأول: مسألة سحب القرارات الإدارية الساحبة.....55

الفرع الثاني: أثر سحب القرارات المعيبة على دعوى سحبها.....56

خاتمة.....59-61

قائمة المصادر والمراجع .....63-68

## ملخص الدراسة:

من خلال ما تناولناه سابقا يعتبر السحب الإداري هو إنهاء آثار القرار الإداري بالنسبة للمستقبل والماضي ومن يوم صدوره أي إعدامه بأثر رجعي وهو وسيلة تستخدمها الإدارة بإرادتها المنفردة لإنهاء القرار الإداري من الوجود القانوني فيصبح بالسحب كأن لم يكن وهو يشبه إلغاء القضائي من ناحية الآثار المترتبة عليه وعليه تهدف الإدارة من وراء سحبها للقرار الإداري إلى تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها كما أنه يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة التي تعتمد عليها الإدارة لملاحظة قراراتها حيث أن سحب الإدارة لقراراتها خير لها من الوقوف أمام القضاء وظهور بمظهر المخالفة للقانون أو المتعسفة باستخدام سلطتها وهي تسحب قراراتها الإدارية الغير مشروعة احتراما لمبدأ المشروعية.

ومن الملاحظ أيضا أن القرارات الإدارية من ناحية السحب والإلغاء والرقابة القضائية عليها ، ولقد تبين أن الإدارة تتمتع بما لها من امتيازات واسعة وأحيانا استثنائية زاد من وقوعها في الخطأ الأمر الذي يتطلب أحيانا أو الغاء هذه القرارات الإدارية تماشيا مع مقتضيات العدل .

فالإدارة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة تعبر عنها عن طريق إرادتها المنفردة الملزمة خلال تصرف أو نشاط يصدر بمقتضى قوانين أو أنظمة أو غاية تنشى أو تلغى أو تعدل إلزاما أو مراكز قانونية ، وإن مشروعية أو عدم مشروعية هذا التصرف .

تحدد بمعرفة أركانه سواء ما تعلق بشكل التصرف أو موضوعه فعيب عدم الاختصاص و عيب الشكل والإجراءات تعتبر من العيوب الشكلية في حين عابها مخالفة القانون و عيب السبب و عيب الانحراف بالسلطة تعتبر من العيوب الموضوعية في مقابل ركن السبب والمحل والغاية .

## Résumé de l'étude

A travers ce que nous avons évoqué précédemment, le retrait de la décision administrative est la cessation des effets de la décision administrative par rapport au futur et au passé, et dès le jour de son émission, c'est-à-dire son exécution rétroactive. son retrait de la décision administrative pour corriger les erreurs qui s'y sont produites. Il est également considéré comme l'un des moyens de contrôle adoptés par l'administration pour observer ses décisions, car le retrait de ses décisions par l'administration est meilleur pour elle que de se présenter devant la justice et apparaissant comme une violation de la loi ou abusive en usant de son autorité et il retire ses autres décisions administratives légitimes au regard du principe de légalité.

Il est également constaté que les décisions administratives en termes de retrait, d'annulation et de contrôle juridictionnel sur celles-ci, et il a été constaté que l'administration bénéficie de ses privilèges étendus et parfois exceptionnels, ce qui a accru sa chute dans l'erreur, ce qui nécessite ou annule parfois ces décisions administratives conforme aux exigences de la justice.

L'administration jouit d'un large pouvoir discrétionnaire exprimé par sa volonté unilatérale et contraignante lors d'un acte ou d'une activité émise en vertu de lois, de règlements ou d'un objectif qui crée, annule ou modifie une obligation ou des centres juridiques, et la légalité ou l'illégalité de cet acte.

Il est déterminé en connaissant ses éléments, qu'il soit lié à la forme de l'acte ou à son objet. Le défaut d'incompétence et le vice de forme et de procédure sont considérés comme des vices de forme, en méconnaissance de la loi, vice de cause, et le défaut de déviation de l'autorité sont considérés comme des défauts objectifs contrairement au pilier de la cause, du lieu et du but.

## **Study summary**

Through what we discussed previously, the withdrawal of the administrative decision is the termination of the effects of the administrative decision in relation to the future and the past, and from the day of its issuance, i.e. its retroactive execution. Accordingly, the administration aims behind its withdrawal of the administrative decision to correct the errors that occurred in it. It is also considered one of the means of control adopted by the administration to observe its decisions, as the administration's withdrawal of its decisions is better for it than standing before the judiciary and appearing as a violation of the law or abusive by using its authority and it withdraws its other administrative decisions legitimate respect for the principle of legality.

It is also noted that the administrative decisions in terms of withdrawal, cancellation and judicial control over them, and it was found that the administration enjoys its wide and sometimes exceptional privileges, which increased its fall into error, which sometimes requires or canceling these administrative decisions in line with the requirements of justice

The administration enjoys a wide discretionary power expressed through its unilateral, binding will during an act or activity issued under laws, regulations, or a goal that creates, cancels, or modifies an obligation or legal centers, and the legality or illegality of this act. .

It is determined by knowing its elements, whether it is related to the form of the act or its subject matter. The defect of lack of jurisdiction and defect of form and procedures are considered as formal defects, while breaching the law, defect of cause, and defect of deviation in authority are considered objective defects in contrast to the pillar of cause, place and purpose.